

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٤٤

الإثنين، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السادسة والسبعين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/76/550)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار بعنوان "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السادسة والسبعين"، والذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٥ من تقريرها.

أعطي الكلمة الآن لرئيسة لجنة وثائق التفويض، السيدة آنا كارين إنستروم، ممثلة السويد.

السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني بالنيابة عن لجنة وثائق التفويض أن أعرض تقريرها المتعلق بوثائق تفويض الممثلين لدى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، على النحو الوارد في الوثيقة A/76/550.

عرضت على اللجنة رسالتان تتعلقان بتمثيل ميانمار في الدورة السادسة والسبعين أشارتا إلى تعيين أفراد مختلفين كممثلين، ورسالتان تتعلقان بتمثيل أفغانستان في الدورة السادسة والسبعين أشارتا إلى تعيين أفراد مختلفين كممثلين. وأرجأت اللجنة قرارها بشأن وثائق التفويض المتعلقة بممثلي ميانمار ووثائق التفويض المتعلقة بممثلي أفغانستان في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وبعد أن نظرت لجنة وثائق التفويض في وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء الأخرى في الدورة السادسة والسبعين في جلستها المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت بدون تصويت مشروع قرار يقبل وثائق التفويض تلك. وأوصت اللجنة أيضا الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار يتعلق بوثائق تفويض الممثلين في الدورة السادسة والسبعين، على النحو الوارد في الفقرة ١٥ من تقريرها.

وأود أن أشير إلى أنه منذ أيام اجتماع لجنة وثائق التفويض، تلقى أمين لجنة وثائق التفويض وثائق تفويض رسمية بالشكل الذي تقتضيه المادة ٢٧ من النظام الداخلي فيما يتعلق بأوكرانيا وإيطاليا. أخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة ولأمانة العامة لتيسير عملنا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



ومرة أخرى، فشلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في سياستهم التدخلية ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنأي بأنفسهم عن اعتماد القرار ١٥/٧٦، الذي وافقت عليه لجنة وثائق التفويض، فيما يتعلق فقط بوثائق تفويض حكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس المنتخبة دستوريا وديمقراطيا.

والقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها باستخدام الجمعية العامة كأداة لتعزيز سياستها الرامية إلى تغيير النظام، بل وممارسة الضغط على الوفود الأخرى للانضمام إليها في ذلك المسعى، يدل على استمرار ازدياد تلك الحكومة للمقاصد والمبادئ الواردة في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وعزمها على تحويل المنظمة إلى سلاح تدخل للتشجيع على الانقلابات ضد السلطات الشرعية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة.

لا توجد قاعدة في القانون الدولي تسمح لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية فنزويلا البوليفارية، أو أي بلد آخر، مع تجاهل سيادة شعبها وسلطة ممثليها الشرعيين. كما أنها لا تملك السلطة القانونية لتصبح حكما للنظم السياسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو للديمقراطيات في جميع أنحاء العالم. وبهذا المعنى، فإن سلوكها بوصفها صانع قرار عالمي مفترض في العمليات الانتخابية للدول ذات السيادة يدل على استمرار عدم امتثالها لالتزاماتها الدولية وعزمها على زعزعة استقرار النظم السياسية في جميع أنحاء العالم.

ولا يسمح ميثاق الأمم المتحدة باستخدام الجمعية العامة كأداة لتجاهل سلطات أعضائها أو لفرض معايير انتقائية بشأن الديمقراطية. والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ليسوا مقياس العالم. وعند الإشارة إلى العلاقات بين الدول ومسألة الديمقراطية، لا يوجد نظام معياري غير النظام المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأي نظام مزعوم يستند إلى قواعد لم تتفق عليها جميع الدول وتقرض فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها قواعد سلوكهم يشكل انتهاكا لميثاق المنظمة. ولا يمكن للولايات المتحدة تأميم بقية العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة السادسة والسبعين"، الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٥ من تقريرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٥/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فرناندس دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أتكلم بالنيابة عن وفود أستراليا، إسرائيل، إكوادور، باراغواي، البرازيل، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جورجيا، السلفادور، غواتيمالا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدي، كولومبيا، لغرض الإشارة في المحضر الرسمي إلى أن الموافقة على تقرير لجنة وثائق التفويض (A/76/550) في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة ينبغي ألا يفسر على أنه اعتراف ضمني من بلداننا بنيكولاس مادورو موروس أو ممثليه المعينين لدى الجمعية العامة.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي بعمل لجنة وثائق التفويض ويشكر رئيستها، الممثلة الدائمة للسويد، السيدة آنا كارين إنستروم، على تقرير اللجنة (A/76/550).

انضم وفدي إلى توافق الآراء بشأن القرار ١٥/٧٦، الذي أوصت به اللجنة؛ ومع ذلك، أود أن أعرب عن تحفظات وفدي بشأن الجزء من التقرير والقرار الذي يمكن تفسيره على أنه اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر الجمعية العامة على قبولها وثائق تفويض وفدنا بوصفه الممثل الشرعي والوحيد لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وذلك القرار اعتراف بالإرادة السيادية لشعبنا في انتخاب قادته في سلام، فضلا عن حقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أشعر ببالغ الشرف لأن بلدي، اليونان، يعرض مشروع القرار A/76/L.17، المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية". ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة اليوم مشروع القرار المهم هذا بتوافق الآراء، على غرار ما حدث في السنوات السابقة.

وأود أن أشكر كلا من الأمين العام والمدير العام لليونسكو على تقريرهما الشامل (A/76/321) عن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، الذي يعرض أهم التطورات التي حدثت بشأن هذا الموضوع منذ عام ٢٠١٨.

وفي الماضي القريب جدا، استهدفت الممتلكات الثقافية أكثر من أي وقت مضى، في ضوء الهجمات غير المسبوقه ضدها في سياق النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. وإحدى نتائج تلك النزاعات هي في الواقع نهب الآثار والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ولذلك فإن مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية عنصر أساسي في استراتيجية القضاء على مصادر أي ربح غير مشروع، بما في ذلك تمويل الإرهاب.

ويعرب مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم عن بالغ القلق إزاء فقدان الممتلكات الثقافية أو تدميرها أو سرقتها أو نهبها أو إزالتها بصورة غير مشروعة أو اختلاسها من المواقع الأثرية وغيرها من المواقع، ولا سيما في مناطق النزاع المسلح، ويشير في الوقت نفسه إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٢٢ (٢٠١٦) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، التي أبرزت، في جملة أمور، الصلة المباشرة بين الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتمويل الإرهاب.

ويشير مشروع القرار أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي يركز حصرًا على التدمير المستهدف للتراث الثقافي في سياق النزاعات المسلحة، وكذلك على الحماية من النهب والاتجار، ولا سيما من جانب الجماعات الإرهابية.

وأخيرا، نشكر الدول الأعضاء على قبولها أوراق اعتمادنا ورفضها للعدوان الاستعماري على بلدنا واعترافها بإرادة شعبنا. وفنزويلا كانت وستظل دائما حرة ومستقلة وذات سيادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم شرحا للموقف.

أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل بشأن نقطة نظام.

السيدة فايس (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): من المؤسف أن أضطر إلى أخذ الكلمة. لقد رفعت يدي لأخذ الكلمة بعد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية. ونحن نعترض بشدة على البيان الذي أدلت به إيران. ونحن عضو، شأننا شأن أي عضو آخر، في هذا المحفل، ونتوقع المساواة في المعاملة والاحترام، وليس أقل من ذلك. وقد أشارت الحكومة الإيرانية إلينا في بيانها بوصفنا نظاما، وهذا ليس اسمنا الصحيح. وقد أبدى عدد من الدول ذلك الاعتراض في الماضي. ونحن نستحق أن ندعى باسمنا الصحيح، ونتوقع ذلك. ونود أن يذكر في السجل أنه تمت تسميتنا باسم غير صحيح، ونحن نتوقع أن يستخدم اسمنا الصحيح في هذا المحفل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٣ من جدول الأعمال وفي البند ٣ من جدول الأعمال ككل؟
تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

تقرير الأمين العام (A/76/321)

مشروع قرار (A/76/L.17)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان لعرض مشروع القرار A/76/L.17.

على حد سواء. والممتلكات الثقافية ليست مجرد شهادة على مسار الأمة، بل هي أيضا انعكاس لتاريخها وتراثها. ولذلك يجب حماية الأمم من فقدان هذه الممتلكات أو تدميرها أو سرقتها أو نهبها أو إزالتها بصورة غير مشروعة أو اختلاسها، كما يجب إعادتها إلى البيئة الوطنية التاريخية التي يمكن أن تلهم فيها الضمير الجماعي للبشرية على أفضل وجه. وهذا هو بالضبط السبب الذي ينبغي من أجله ألا تقف أي دولة موقف اللامبالاة حيال أهداف مشروع القرار.

ولذلك، نود أن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار، ونشكر الدول مرة أخرى على دعمها.

السيدة حسن (مصر) (تكلمت بالإنكليزية): تود مصر أن تتقدم بخالص الشكر إلى وفد اليونان على عرضه مشروع القرار الهام هذا (A/76/L.17) وعلى جهوده في تيسير المشاورات. وانضمت مصر إلى قائمة مقدمي مشروع القرار الرئيسيين من أجل دعم قضيتها. فمصر أحد أكثر البلدان حرصا على حماية الممتلكات الثقافية، كونها عرضة لمثل هذه الجرائم منذ زمن سحيق.

وتشدد مصر على أهمية استعادة جميع الممتلكات الثقافية المسروقة وتطلب إلى الأمم المتحدة أن تسهم بفعالية في تحقيق الهدف المحدد في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ المتعلق باستعادة جميع الممتلكات الثقافية. وتأمل مصر أن يؤدي مشروع القرار، بمجرد اعتماده، والعمليات الأخرى إلى زيادة فعالية تنفيذ اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

في الختام، ترحب مصر باعتماد اليونسكو العام الماضي القرار المعنون "الأولوية العالمية لأفريقيا"، الذي يدعم جهود البلدان الأفريقية لاستعادة ممتلكاتها الثقافية المسروقة. وستواصل مصر اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي للحفاظ على تراثها الثقافي وصونه.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أعرب عن تقديري للأمين العام والمديرة العامة لليونسكو على التقرير الوارد في الوثيقة A/76/321. وأود أيضا

وعلاوة على ذلك، يعترف مشروع القرار بالدور القيادي لليونسكو في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ويؤكد من جديد أهمية اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية ونقل ملكيتها بطرق غير مشروعة. وكما أبرز التقرير، اكتسبت مسألة إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها أهمية غير مسبقة منذ عام ٢٠١٨. وهذا تطور مهم لأن أحد الأهداف الرئيسية لمشروع القرار، كما يتضح من عنوانه، هو إعادة أو رد الممتلكات الثقافية ذات القيمة الروحية والتاريخية والثقافية الأساسية إلى بلدانها الأصلية.

وفي ذلك السياق، فإن جميع الدول الأعضاء مدعوة إلى التعاون واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة قيام جميع الجهات الفاعلة الضالعة في التجارة بالممتلكات الثقافية، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، دور المزادات وتجار الأعمال الفنية وهواة جمع الأعمال الفنية والمهنيين العاملين في المتاحف ومديري الأسواق على الإنترنت، بتقديم شهادات منشأ يمكن التحقق منها وشهادات تصدير، حسب الاقتضاء، لأي ممتلكات ثقافية مستوردة أو مصدرة أو معروضة للبيع، بما في ذلك عن طريق الإنترنت.

ويكتسي بناء القدرات نفس القدر من الأهمية لنجاح الجهود المبذولة فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الثقافية أو ردها إلى بلدانها الأصلية. ولا غنى عن الملاحقة الجنائية والجمارك ومراقبة الحدود، تماما مثل التدابير الوقائية، بما في ذلك وضع إطار مناسب للرد.

وفي ذلك السياق، يشدد مشروع القرار على الدور الحاسم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو والإنتربول، بينما يركز في الوقت نفسه على القيمة المضافة لقواعد بيانات الأعمال الفنية المسروقة التي توفرها المنظمات الدولية المعنية كأداة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، التي ينبغي لجميع الدول الأعضاء الاستفادة منها.

ويتقاسم المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن حماية التراث الثقافي، سواء كان ملموسا أو غير ملموس، في أوقات السلم والحرب

ذات الصلة، بما في ذلك تبيان مبدأ عدم جواز تطبيق الاتفاقية بأثر رجعي، فضلا عن الاعتراف بحياة السكان للممتلكات الثقافية على أراضيهم بعد نقلها من بلدانها الأصلية بمعرفة بعثات العلوم الأثرية أو الإثنولوجية أو الطبيعية.

وقد حدثت عمليات النقل هذه خلال فترة من العلاقات الدولية كانت فيها معظم البلدان الأصلية تحت السيطرة الاستعمارية والنفوذ السياسي للدول الأجنبية، ولأسباب مختلفة، بما في ذلك الافتقار إلى التنمية والوصول إلى المعرفة، ولم تكن تلك البلدان على علم بالقيمة الكبيرة لممتلكاتها الثقافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تخضع الممتلكات الثقافية لأي مصادرة أو إجراء لإنفاذ القانون أو تدابير قسرية انفرادية، لأنها تراث مشترك للبشرية.

ولا يزال النقل الدولي غير المشروع للممتلكات الثقافية عبر الحدود يشكل شاعلا متزايدا باستمرار لبلدانها الأصلية، بما فيها بلدي. وكما يشير الأمين العام في تقريره، "استمرت التهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي المنقول في الازدياد واتخذت أشكالا جديدة" (A/76/321، الفقرة ٥٦). وبالإضافة إلى الأسباب الكارثية الرئيسية التقليدية المؤدية إلى الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، مثل النزاعات والاحتلال والتدخل الأجنبي، فإن الاتجار والمتاجرة من جانب الجماعات الإرهابية عن طريق الأسواق غير المشروعة بهدف تمويل الإرهاب قد برز بوصفه أحد الأدوات الرئيسية للاتجار بالممتلكات الثقافية الذي انتشر في السنوات الأخيرة، خاصة بعد إنشاء تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، المعروف أيضا باسم داعش، وتنظيم القاعدة.

ويعرب وفد بلدي عن ارتياحه لإدراج اقتراح في مشروع القرار المعروض علينا اليوم لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والتزامات الدول بإعادة تلك المواد إلى بلدانها الأصلية، على النحو المبين في الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن ننبه المجتمع الدولي إلى الحفريات والتهديدات غير القانونية التي تواجه التراث الثقافي في فلسطين،

أن أشيد بحكومة اليونان على قيادتها المقتردة في تيسير المشاورات بشأن مشروع القرار A/76/L.17، المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"، الذي تشارك إيران أيضا في تقديمه. ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد الدور البارز لليونسكو في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ويشجع على تعزيز جهودها الرامية إلى إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

إن الممتلكات الثقافية، وإن كانت تُعتبر حقا تراثا مشتركا للبشرية، فإنها تسهم في تشكيل الهوية الثقافية والوطنية للبلدان الأصلية وهي شهادة على حضارتها وقيمها وثقافتها. وملكية الممتلكات الثقافية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لأصحابها الأصليين. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي يتقاسم مسؤولية مشتركة فضلا عن التزام قانوني وأخلاقي ليس بالحفاظ على الممتلكات الثقافية وحمايتها فحسب، ولكن أيضا بضمان عودتها إلى بلدانها الأصلية.

ونقل الممتلكات الثقافية من بلدانها الأصلية بأي وسيلة أو شكل أو تحت أي مبرر أمر غير مقبول وغير قانوني بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي أو القانون الطبيعي أو الضمير أو القيم الإنسانية. ولذلك، فإن الالتزام بإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية لا ينبع بالضرورة من الصكوك الدولية الملزمة قانونا ولا يقتصر على الدول الأطراف فيها.

وفي السياق نفسه، فإن الاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠ لا تضيي الشرعية على أي نقل للممتلكات الثقافية من بلدانها الأصلية قبل بدء نفاذ تلك الاتفاقية، ولا تعفي أي دولة، بما في ذلك أطرافها، من الالتزام برد أو إعادة الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بصورة غير مشروعة قبل بدء نفاذ الاتفاقية إلى البلدان الأصلية.

ومع ذلك، يعتقد وفد بلدي أن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٧٠ منذ دخولها حيز النفاذ بما يتماشى مع التطورات

بالممتلكات الثقافية. وهذا هو المفتاح الذي سيحول دون الفصل النهائي للممتلكات الثقافية عن أصولها.

لقد حافظت كمبوديا على هوية ثقافية عميقة الجذور في جنوب شرق آسيا لعدة قرون حتى الوقت الحاضر. ومع ذلك، وعلى مدى عدة عقود من الحرب الأهلية، شهدت كمبوديا خسارة الممتلكات الثقافية لصالح بلدان أخرى، بما في ذلك في المجموعات الخاصة. ونشجع المتاحف وجامعي التحف الخاصة الذين لديهم ممتلكات ثقافية عائدة لثقافة الخمير على إعادة الكنوز الكمبودية إلى وطنها. وستواصل كمبوديا جمع أدلة ومصادر مستفيضة لتوثيق نهب كنوزنا وحيارة الآخرين لها بصورة غير سليمة.

ونعرب عن تقديرنا لجهود حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وتعاونها من أجل إعادة ممتلكاتنا الثقافية إلى كمبوديا من متحف دنفر للفنون ومواقع أخرى. وقد أتاحت تلك الشراكة فرصة لعودة أرواح أسلافنا الخمير، الذين نقلوا من وطنهم الأم أثناء الحرب والنزاع. وستواصل كمبوديا العمل عن كثب مع حكومة الولايات المتحدة من أجل إعادة الأعمال الفنية الهامة الأخرى إلى كمبوديا وترحب بمبادرات مماثلة لا تقدر بثمن من بلدان أخرى في المستقبل.

ونشيد بعمل اليونسكو ويمكننا أن نقيس باعتزاز المسافة التي قطعتها تلك المنظمة. وقد تمكنت اليونسكو من التطور ودعم جميع القضايا ومواجهة جميع التحديات من خلال توفير التماسك العالمي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التعاون القيم بين كمبوديا واليونسكو سيزيد من تعزيز المساعدة الرامية إلى استعادة التراث والهوية الثقافيين الكمبوديين وضمان إعادة آثار الخمير إلى الوطن، ليستمتع ويعتز بها الكمبوديون والزوار الدوليون على حد سواء. وحضور صاحب الجلالة برباه بات سامديش برباه بورومنيث نورودوم سيهاموني، ملك كمبوديا، مؤخراً في باريس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال المؤتمر العام الحادي والأربعين لليونسكو، خير شهادة على الالتزام الثابت للشعب الكمبودي بتلك المنظمة التي لا غنى عنها.

وخاصة المسجد الأقصى، من جانب نظام الاحتلال الإسرائيلي ومحاولاته تدمير معالمه وتغييرها. وفي حين أن ذلك العمل يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، فإنه سيؤدي أيضاً إلى تصعيد الحالة المضطربة أصلاً في الشرق الأوسط، التي هي في حد ذاتها نتيجة للاحتلال المطول لفلسطين.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه لا يمكننا مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وضمان ردها أو إعادتها إلى بلدانها الأصلية إلا من خلال التعاون الدولي. وفي ذلك السياق، فإن اقتراحنا بشأن وضع خطة عمل مشتركة بين بلدان منتدى الحضارات القديمة، فضلاً عن البلدان الأصلية التي تقع ضحية للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، سيساعد على تنسيق وتوطيد الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادتها، أو ردها، إلى البلدان الأصلية.

أخيراً، وبالنظر إلى الدور الهام الذي يؤديه التراث الثقافي في الحوار والتعايش السلمي بين الدول، تعرب جمهورية إيران الإسلامية عن استعدادها لتعزيز ثقافة السلام من خلال التعاون مع البلدان الأخرى وتوسيع نطاق مساعدتها التقنية لها، ولا سيما البلدان التي تستضيف الحضارة الإيرانية القديمة وتراثها الثقافي.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشيد بوفد اليونان على جهوده في تيسير مشروع القرار A/76/L.17، المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية". ونرحب بالتقرير الشامل للأمين العام عن هذه المسألة الهامة (A/76/321). ويسر كمبوديا أن تشارك في تقديم مشروع القرار.

فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية من بلدانها الأصلي، تحت كمبوديا جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لمشروع القرار بمجرد اعتماده، فضلاً عن القرارات الأخرى ذات الصلة. ويجب إعادة جميع الممتلكات الثقافية المصادرة إلى بلدانها الأصلية من أجل الكرامة والتفاهم والاحترام المتبادلين. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يبذلوا المزيد من الجهود لوقف الاتجار

فالاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية جريمة ضدنا جميعا، وليس فقط ضد الحضارة أو البلد المحدد الذي يتعرض تراثه للتخريب. والتنفيذ الفعال للإطار القانوني الدولي شرط لا غنى عنه لنجاح جهودنا. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه، لأنه يسهم في سد الفجوة بين التشريع والتعاون على الصعيدين المحلي والدولي.

وقبرص، بوصفها ضحية منذ فترة طويلة لنهب وسرقة أعداد كبيرة بشكل لا يصدق من القطع الأثرية ذات الأهمية التاريخية والأثرية والدينية، ما فتئت تكافح منذ سنوات عديدة من أجل تتبع ممتلكاتها الثقافية وإعادتها إلى الوطن. ففي العقود الأربعة الماضية وحدها، نهب أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من القطع الثقافية والدينية ذات القيمة التاريخية الهائلة من المناطق المحتلة في قبرص وبيعت في الأسواق السوداء في جميع أنحاء العالم. وبموجب القانون الدولي، تقع مسؤولية إعادتها على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال. وبينما لا نزال ملتزمين بتحديد مكان كنوزنا المسروقة وإعادتها إلى الوطن، فإن تلك ليست معركة يمكننا خوضها بمفردنا، وما زلنا نعتد على جهود الدول الأخرى وعلى التعاون الدولي القوي.

ونتيجة لتجاربنا، سعت قبرص دائما إلى الإسهام بفعالية في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع وضمان إعادة الممتلكات الثقافية إلى الوطن. ولهذا السبب، أخذت قبرص زمام المبادرة في إبرام اتفاقية نيقوسيا بشأن الجرائم المتصلة بالمتعلقات الثقافية، وهي آلية عالمية فريدة لحماية التراث الثقافي المشترك للبشرية والمعاهدة الدولية الوحيدة التي تهدف إلى منع ومكافحة جرائم الممتلكات الثقافية بالنص على تجريمها. ويمكن لاتفاقية نيقوسيا أن تكون مفيدة في الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الثغرات القانونية فيما يتعلق بمنع الاتجار بالمتعلقات الثقافية ومقاضاة مرتكبيه. ودعوا جميع الدول الأعضاء إلى النظر في الانضمام إلى الاتفاقية.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالتطورات الهامة الأخرى على الساحة الدولية. وأشار إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي اتخذ

وفي الختام، أكدت كمبوديا من جديد التزامها بتنفيذ القرارات ذات الصلة، فضلا عن التزامها بتعزيز التعاون مع جميع الأطراف المعنية من أجل وقف جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية والتعاون الكامل في إعادة جميع الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية المعنية.

السيد هاديكيسانتو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): لطالما كانت

حماية الممتلكات الثقافية أولوية بالنسبة لقبرص، نظرا لتراثها التاريخي والثقافي والديني الغني، فضلا عن فقدان قدر كبير جدا من ممتلكاتنا الثقافية منذ فترة طويلة قبل استقلالنا.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لوفد اليونان على عرضه مرة أخرى مشروع القرار A/76/L.17، بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية، الذي شاركنا تقليديا في تقديمه.

لطالما كان لنهب الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها أبعاد بعيدة المدى. بيد أن ما نشهده الآن، على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه في الإطار المعياري لحماية الممتلكات الثقافية، هو التدمير المتعمد للآثار الفريدة ذات الأهمية التاريخية والثقافية العالمية. وقد أثبتنا، كمجتمع دولي، فشلنا في وقف ذلك، تماما كما أثبتنا عدم فعاليتنا في منع التغيير غير المقبول والتعسفي لوضع المعالم الثقافية والدينية المسكونية.

وفي حين تبلغ هذه الأعمال ذروتها باقتلاع الصلة الثقافية والإثنولوجية للسكان المحليين بأراضيهم، فإنها ليست موجهة ضد شعب البلد الذي ترتكب فيه فحسب، بل أيضا ضد تاريخنا المشترك والهوية الثقافية للبشرية جمعاء.

والاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية، شأنه شأن الاتجار بالأسلحة أو المخدرات، يشكل الآن صناعة عالمية. وتجبرنا الأبعاد المتزايدة لتلك الجريمة على مضاعفة جهودنا لمكافحةها، سواء داخل الدول أو فيما بينها، سواء في النزاعات المسلحة أو في أوقات السلم. ويتوقف نجاحنا في حماية الممتلكات الثقافية بشكل أفضل على تغييرات واسعة النطاق في المواقف.

حيث طالت جرائم التنظيمات الإرهابية والمليشيات العميلة ورعاتها الممتلكات العامة والخاصة والبنى التحتية والمرافق الخدمية. ولم تستثن الأوابد والأماكن التاريخية المسجلة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي. فعاشت فيها نهبا وتدميرا لتمويل أنشطتها الإرهابية من خلال الاتجار غير المشروع باللقى الأثرية تارة، أو تدميرها اتباعا منهم لفكر متطرف أو تفسيرات مشوهة للأديان تارة أخرى.

فالجميع شاهد إرهابي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش وهم يدمرون قوس النصر ومعبد بعل شمين الأثريين في مدينة تدمر، بالإضافة إلى تفخيخهم لمدرجه التاريخي. ناهيك عن قيام إرهابي داعش وجبهة النصرة باستهداف أديرة معلولا والمسجد الأموي في حلب ومسجد خالد بن الوليد في حمص، واستهداف علماء آثار سوريين، كعالم الآثار السوري الراحل خالد الأسعد، ونبش قبور تعود لشخصيات تاريخية من فلاسفة وعلماء ورجال دين.

ومن المؤسف أن ترتكب كل تلك الجرائم في ظل صمت الكثير من الدول الغربية وعرقلتها أي إجراء عملي لدعم سورية في الحفاظ على تراثها واسترداد آثارها المنهوبة.

إن الرعاية التي وفرتها بعض الدول للتنظيمات الإرهابية، ورفدها لها بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب قد جعلت من المناطق الحدودية الخارجة عن سيطرة الدولة السورية ممرا لتهريب الآثار وغيرها من المواد المنهوبة كالنفط والمحاصيل الزراعية والممتلكات المنقولة إلى أوروبا ودول أخرى، وذلك بتواطؤ وتسهيلات من تركيا وقواتها الموجودة بشكل لا شرعي على أراض بلدي.

لا بل أن القوات التركية ذاتها قامت بنبش وتجريف الكثير من المواقع والتلال الأثرية في المناطق التي تحتلها في شمال وشمال غرب بلدي، ونهب مخزوناتاها من الآثار وتهريبها إلى داخل الأراضي التركية، ومنها عبر شبكات الجريمة المنظمة إلى الأسواق السوداء في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وفي ما يلي بعض هذه الممارسات: تجريف وتدمير المواقع والأوابد والتلال الأثرية في منطقة عفرين بحثا على اللقى والكنوز والدفائن التاريخية؛ التنقيب في قلعة النبي هوري

بالإجماع في آذار/مارس ٢٠١٧، والذي كان معلما تاريخيا في الجهود الدولية لحماية التراث الثقافي. وكنا نود أن نرى عملا إضافيا من جانب المجلس لمتابعة ذلك القرار الهام والبناء عليه.

ومن المهم أن يكون المجلس متسقا، حتى لو لم يعد الأعضاء الذين دافعوا عن مسألة ما يعملون في المجلس. ومما له نفس القدر من الأهمية ظهور السوابق القضائية ذات الصلة. ويمهد القرار التاريخي للمحكمة الجنائية الدولية في قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي في عام ٢٠١٦ الطريق أمام زيادة كفاءة إنفاذ العدالة الدولية فيما يتعلق بجرائم التراث الثقافي. ومن شأن تقديم هذه القضايا إلى العدالة أن يعزز الوعي العام بخطورة جرائم التراث الثقافي الدولي.

وحماية التراث الثقافي التزم يمس العديد من مجالات عملنا في الأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. وتدمير التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لا يضران الحفاظ على التاريخ الجماعي وصون الهوية الثقافية فحسب، بل يعوقان أيضا أعمال الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتنمية مجتمع مدني عالمي. ونحن بحاجة إلى نهج أكثر تكاملا من خلال إنشاء آليات متعددة المستويات على نطاق محلي وإقليمي وعالمي، مما يؤدي إلى وجود نظام حوكمة عالمية لحماية التراث الثقافي والتمتع به.

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): أتوجه بداية بالشكر للوفد الدائم لليونان على تقديمه مشروع القرار الهام A/76/L.17 المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"، والذي انضم بلدي إلى قائمة المشاركين في تقديمه إدراكا منه لأهميته وملامسته للتهديد الذي يتعرض له تراثنا الثقافي.

إن ما نتعرض له الممتلكات الثقافية في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص في سورية والعراق وفلسطين المحتلة، هو أحد الأمثلة المفجعة للاستهداف الممنهج للتراث العالمي وقيمنا الإنسانية المشتركة. فبلدي الذي يشتهر بترائعه الحضاري والثقافي وتاريخه الثري واجه على مدى السنوات العشر الماضية حملة إرهابية همجية استهدفت البشر والحجر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.17، المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/76/L.17 وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/76/L.17: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بلير، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، دولة بوليفيا، المتعددة القوميات، تايلند، تركيا، توغو، توفالو، تونس، الجبل الأسود، الجزائر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، زمبابوي، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السودان، صربيا، الصين، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، قطر، الكامرون، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لايتيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، واليمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.17؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.17 (القرار ١٦/٧٦).

وتل زرفكة وموقع براد وتلتي كمروك وتل قرية التتف، وغيرها الكثير من المواقع التاريخية؛ وتخریب عشرات المواقع والتلال التاريخية ومنها تل زرفكة وتل عبيدان وعرب شيخو ودير صوان وقرية جندريس وتل عين دارا وتل استير وعين حجر وكفرون وكمروك.

وفي ذلك السياق، يعرب بلدي عن بالغ قلقه إزاء القصور الكبير في التعاون الدولي للتصدي لظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ولضمان عدم استخدامها لتمويل الإرهاب. ونطالب بوضع حد لاستهتار البعض في هذه المنظمة بالتزاماتهم الدولية، ومنها قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥)، ومساءلة الدول الراعية للإرهاب وتلك المنخرطة في نهب الممتلكات الثقافية عن جرائمها.

ويؤكد وفد بلدي على ضرورة بذل الدول الأعضاء لكل جهد ممكن لإعادة ورد الممتلكات الثقافية السورية المسروقة إلى موطنها الأصلي سورية. وفي هذا الصدد، ندعو تلك الدول للإقتداء بالتعاون الذي تم بين الحكومة السورية ممثلة ببعثتها الدائمة في جنيف مع السلطات السويسرية، والذي أدى إلى توقيع اتفاق بين الطرفين قبل أيام لإعادة ثلاث قطع مسروقة من أحد المواقع التاريخية في مدينة تدمر والمسجلة كأحد مواقع التراث العالمي لدى اليونسكو منذ عام ١٩٨٠.

وختاماً، يشدد وفد بلدي على أهمية التزام الدول الأعضاء بمضمون مشروع القرار A/76/L.17 المطروح أمامنا، والذي أكد على الحاجة الملحة إلى التصدي لخطر الإرهاب على التراث العالمي وأهمية التعاون الدولي والتنسيق مع الدول المتضررة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في التصدي للتهديدات التي تطال تراثنا العالمي، وخاصة بسبب الهجمات الإرهابية.

كما نجدد تأكيدنا على حقنا الكامل في استعادة كل المواد المنهوبة من تراثنا الثقافي، استناداً لاتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة والتي اعتمدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في العام ١٩٩٥.

أنه من المؤسف أن جمهورية إيران الإسلامية، ثم سورية، قررتا تغيير مسار هذه المناقشة لأغراض التسييس.

أولاً، تود إسرائيل أن تعلن مرة أخرى تسجيلاً للموقف أننا نعترض على الإشارة إلى دولتنا بوصفها "كيانا مزعوماً"، ونتوقع أن نخطب في هذا المنتدى وفي جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة باسمنا الرسمي الصحيح، على النحو المطلوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء. ولا نتوقع ما يقل عن الاحترام والمساواة في المعاملة.

ثانياً، من المفارقات أن إيران تجاهلت أولاً في بيانها الواقع على أرض الواقع في القدس، حيث يمكن لجميع الأديان الوصول إلى الأماكن المقدسة - وهو أمر لم يكن بالتأكيد كذلك قبل إعادة توحيد عاصمتنا المقدسة. وعلاوة على ذلك، ومن المفارقات أن إيران أنكرت في بيانها، كما فعل آخرون مؤخراً في هذه القاعة، الروابط التاريخية العميقة والطويلة الأمد للشعب اليهودي بالقدس والأماكن المقدسة.

في الواقع، لم تذكر إيران هار هباييت، وهو الاسم اليهودي لجبل الهيكل. يقع هار هباييت في القدس، وهو موقع مقدس لليهودية. ونصلي من أجل منارة تراثنا الثقافي تلك ثلاث مرات في اليوم. وتدرك إسرائيل أهمية القدس وأماكنها المقدسة لجميع الديانات الإبراهيمية الثلاث. ونأمل أن تحذو دول أخرى حذونا، لا سيما ونحن نناقش أهمية الممتلكات الثقافية، وهو مبدأ تحترمه إسرائيل بالتأكيد وتلتزم به.

السيدة إينانش أورنيكول (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): أنا مضطرة إلى أخذ الكلمة رداً على بيانات الممثلين الذين أثاروا ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لوفد اليونان على عرضه وتيسيره للقرار ١٦/٧٦، المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية". ويسر تركيا أن تشارك مرة أخرى في تقديم هذا القرار المهم.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية يشكل مصدر قلق بالغ. وعلى الرغم من جهود التوعية وبناء القدرات الرامية إلى

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف بشأن القرار ١٦/٧٦، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة آيريتش (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تشكر وفد اليونان على تيسيره التقدير للقرار ١٦/٧٦.

وترحب الولايات المتحدة بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من المنتديات الدولية التي تسترعي الانتباه إلى المسألة المهمة المتمثلة في الاتجار بالممتلكات الثقافية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن حماية التراث الثقافي في البلدان الأصلية ليست الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به لأسباب أخلاقية فحسب، بل لأنها تساعد أيضاً على تعزيز الاستقرار الإقليمي والحكم الرشيد.

ونشجع الدول أيضاً على تجديد جهودها الرامية إلى تعطيل الاتجار بالممتلكات الثقافية بمراجعة حقوق الشعوب الأصلية في استخدام أشياءها الخاصة بالطقوس والتحكم فيها وفي إعادة رفاتها البشرية إلى أوطانها، وبالعامل على التمكين من الوصول إلى الرفات البشرية والأشياء الخاصة بالطقوس التي تم الاتجار بها و/أو إعادتها إلى أوطانها، بما يتسق مع تطلعات إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للموقف بشأن القرار ١٦/٧٦.

وقبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة فايس (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار المهم (القرار ١٦/٧٦)، ولكنها ترى

القيمة أو المعنى بالنسبة لتركيا. وفيما يتعلق بالمسائل التي أثاروها بشأن الجزيرة، ينبغي أن يرد على ذلك الوفد نظيرهم، أي الجانب القبرصي التركي، الذي لا يمكن للأسف سماع صوته في هذه القاعة بسبب احتلال الإدارة القبرصية اليونانية لمقاعده منذ عام ١٩٦٣.

السيد غوربان بور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقّي في الرد على ما قيل عن وفد بلدي في وقت سابق. وأود أن أبلغ الجمعية العامة بالحفريات والتهديدات غير القانونية التي يواجهها التراث الثقافي الفلسطيني، وخاصة المسجد الأقصى.

وأود أن أؤكد أنه ليس المسجد الأقصى فحسب؛ بل هناك مواقع أخرى. وعلى وجه الخصوص، فإن التهديد الذي يتعرض له المسجد الأقصى من جانب النظام الذي يحتل الأرض الفلسطينية حقيقة تم الاعتراف بها في مختلف التقارير المقدمة إلى الجمعية. وأود أن أنبه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى استمرار تلك السياسة، التي ستعرض بالتأكيد السلم والأمن الدوليين للخطر. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية منع تلك السياسة والسلوك الخبيثين.

السيد خليل (الجمهورية العربية السورية): نقول بكل وضوح،

لا يحق لممثلة تركيا، وأنا هنا أخطب ممثلة تركيا بالاسم الرسمي للدول، ولا أخطبها باسم نظام. عليها أن تنقيد بأصول المخاطبة المرعية داخل مبنى الأمم المتحدة وبحضوركم الكريم، سيدي رئيس الجمعية العامة. نقول بكل وضوح، لا يحق لممثلة تركية الحديث باسم الشعب السوري. إن الحكومة السورية هي فقط التي تتحدث باسم شعبها، لا هي ولا زعيمها ولا رئيسها لهم الصلاحية التحدث والتكلم باسم الشعب السوري.

أنتم جميعكم هنا تعلمون، عبر تقارير للأمم المتحدة، منها ما ورد في تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، أن عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وصلوا إلى بلدي، سورية. هؤلاء لم يصلوا سورية عبر المظلات ولا بمركبات فضائية، بل وصلوا في أغلب الأحيان من الحدود التركية السورية وبإشراف تركي.

التصدي لهذا التحدي، ما فتئت التهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي تتزايد وتتخذ أشكالا جديدة. إن نقل القطع الأثرية من سياقها الطبيعي والتاريخي جريمة ترتكب ضد البشرية. والممتلكات الثقافية التي عاشت آلاف السنين عبر الحضارات الماضية والتي عُهد برعايتها إلينا هي تعبير عن تواصل التاريخ المشترك للبشرية.

وتزيد حالات النزاع أو عدم الاستقرار من تفاقم خطر التدمير أو الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي. وقد شكلت أعمال المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم تنظيم داعش، مثالا مؤسفا على ذلك. إننا ندين بشدة المحو الوحشي للمواقع الأثرية والمتاحف وأماكن العبادة وغيرها من الأماكن الدينية، بالإضافة إلى الكتب والمخطوطات، التي هي كنوز لا غنى عنها للبشرية.

وفي مواجهة تلك التطورات المؤسفة، عززت تركيا جميع التدابير اللازمة لمنع النقل غير القانوني للقطع الأثرية التاريخية من بلدها الأصلي. ومن بين الاحتياطات الأخرى، تجري تركيا بانتظام عمليات مراقبة للواردات على طول حدودها الجنوبية والجنوبية الشرقية من أجل منع تهريب الممتلكات الثقافية. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون الوثيق مع اليونسكو والانتربول ومنظمة الجمارك العالمية، يجري تذكير جميع أمناء المتاحف الحكومية والخاصة وجامعي التحف على السواء على أساس يومي بخطر الاتجار غير المشروع بالسلع من البلدان المجاورة.

وفي ذلك السياق، يجري التقيد بدقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي تشارك تركيا في تقديمه. وإزاء تلك الخلفية، ننفي نفيا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة لممثل النظام السوري، الذي فقد شرعيته منذ زمن بعيد. وأود أن أقول إن تلك محاولات يائسة لتحويل الانتباه عن الدمار الهائل الذي يواصل النظام إلحاقه بشعبه - وليس أكثر من ذلك. إن هذه الادعاءات، التي تأتي من نظام ذبح الشعب السوري وعذبه أمام أعين المجتمع الدولي لأكثر من عقد من الزمان، ليس لها مصداقية، ونحن ندحضها برمتها.

أما فيما يتعلق بالادعاءات التي لا أساس لها بخصوص تركيا التي أدلت بها ممثلة القبارصة اليونانيين، فإن تلك التعليقات خالية من

السيد الخليل (الجمهورية العربية السورية): ذكرت ممثلة تركيا وتصر على مخاطبتنا بـ "النظام". هذا الأمر لا يعني. أنا ما يعني الالتزام بالقواعد والإجراءات المتبعة داخل الأمم المتحدة.

تحدثت بأنها لا تعتبر نفسها نظيرة لبلدي. اتفق هنا في جزئية ما يتعلق بأننا لسنا على مستوى واحد. لسنا نظراء بعض. فبالنسبة لي أنا أمثل حكومة تكافح الإرهاب بينما هي تمثل حكومة ترعى الإرهاب وتدعمه. فأنا أتفق معها بهذه الجزئية.

ثانياً، نحن لا نبحث عن اعتراف من حكومة إرهابية مجرمة بشريتنا. نحن نستمد شرعيتنا من الميثاق. نستمد شرعيتنا من هذا الاسم. ونستمد شرعيتنا من هذا المقام.

يبدو أن ممثلة تركيا تريد منا أن نستمر بعرض جرائمها، جرائم حكومتها، ممثلة برئيسها رجب طيب أردوغان. إن ما قامت به تركيا وتستمر بالقيام به هو استخدام العقاب الجماعي بحق مليوني مدني في مدينة الحسكة وعشرات القرى المجاورة لها بسبب رفضهم للاحتلال التركي، وذلك عبر قطع المياه بشكل متعمد ومتكرر عنهم. ففوات الاحتلال التركي وأدواته من التنظيمات الإرهابية قاموا بوقف ضخ المياه من محطة علوك والآبار المغذية لها لأكثر من ٢٠ مرة ولفترات متفاوتة، الأمر الذي تسبب بمعاناة أهلنا في الحسكة والتهديدات الصحية المرتبطة بانتشار جائحة كورونا. عندما ذكرت هذا الموضوع أنا، أوضح للسادة الحضور بأن هذا السلوك بالمناسبة يحمل نفس الفكر الإجرامي الذي مارسه الإرهابيون عندما قطعوا المياه عن ملايين المدنيين في دمشق في عام ٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/76/357)

وأجهزة استخباراتهم هي من سهلت دخول هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية.

بالطبع، عندما نتحدث عن دعم الإرهاب واستثماره فإن تركيا ورئيسها الحالي وحكومتها تفرض نفسها بقوة بصفتها أحد الرعاة الإرهابيين الأساسيين في سورية والمنطقة. فكما قلنا سابقاً، تركيا سهلت دخول عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب إلى سورية. وما زالت تقدم كل أشكال الدعم لجبهة النصرة وأخواتها من التنظيمات الإرهابية التي استباحت دماء السوريين. كما أنها، تركيا، تمارس سياسة التتريك والتهمجير القصري في الأراضي التي تحتلها في سورية.

القائمة تطول للانتهاكات التي تقوم بها تركيا، ولكني سأكتفي بهذا القدر.

السيدة بانتيلى (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على بيان ممثلة تركيا. ولا بد لي من التشديد على أهمية إيلاء الاحترام الواجب لجميع الدول الأعضاء في هذه القاعة ومخاطبتها بأسمائها الحقيقية. وجمهورية قبرص هي الدولة الوحيدة المعترف بها في الجزيرة بموجب القانون الدولي، وليس لدى المجتمع الدولي أي شك في ذلك.

وفيما يتعلق بحماية الممتلكات الثقافية في قبرص، ألاحظ أن تركيا لم تنكر حقيقة أن الممتلكات الثقافية لقبرص قد نهبت وبيعت في الخارج بسبب احتلالها. وهناك في الواقع سوابق قضائية كبيرة في المحاكم في جميع أنحاء العالم تعكس جهودنا الرامية إلى إعادة الممتلكات الثقافية المسروقة في قبرص إلى الوطن.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الطائفتان في الجزيرة لترميم الآثار المدمرة، فإن الضرر واسع النطاق، ولا يزال يتعين استرداد الغالبية العظمى من الممتلكات الثقافية المنقولة الثمينة جداً.

السيدة إيناش أورنيكول (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق ببيان الهلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري، سأكرر: إنني لا أعتبره نظيراً شرعياً لي. إن تعليقاته هنا إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام. ولذلك فإنني لن أعطي أهمية لاتهاماته المضللة بالرد عليها.

ونقدر تقديرا عميقا روح المرونة التي أبدتها الجميع والمدخلات القيمة، التي أثرت بالتأكيد مشروع القرار المعروض علينا.

ويرحب مشروع القرار بعقد المنتدى الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام في ٧ أيلول/سبتمبر، بدعوة من رئيس الجمعية العامة، حول موضوع "الدور التحويلي لثقافة السلام: تعزيز القدرة على الصمود والإدماج في مرحلة التعافي بعد كوفيد-١٩" الذي شهد مشاركة نشطة من المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة. وتماشيا مع التقليد، يطلب مشروع القرار إلى رئيس الجمعية العامة عقد المنتدى السنوي الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع مكتب رئيس الجمعية العامة لإنجاح حدث العام المقبل مرة أخرى.

إن المبادرة المتعلقة بثقافة السلام، التي بدأت في عام ١٩٩٩ كمشروع متواضع، ازدادت أهميتها بمرور الوقت ومع ولاية الجمعية العامة وتطورت لتصبح موضوعا مهيما، وأحدثت أثارا أكبر وحصلت على اعتراف أوسع في جميع الخطابات الرئيسية للأمم المتحدة. وفي الحالة العالمية السريعة التغير، ثبت أنها وسيلة مفيدة لاستكمال التزامات ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام في العالم. وعلى مدى السنوات الـ ٢١ الماضية، أيدت الجمعية العامة القيمة الدائمة لثقافة السلام واعتمدت مشروع القرار الرئيسي بتوافق الآراء. واليوم نتوقع نفس التأييد القوي من الجمعية. ونشكر بصدق الوفود التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار. ونتطلع إلى أن يشارك المزيد من الوفود في تقديمه من القاعة قبل اعتماده بغية توجيه رسالة قوية إلى العالم عن التزام الأمم المتحدة الثابت بالسلام والنداء العالمي لثقافة السلام.

وأود أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، بشكركم وشكر مكتبكم على دعمكم المستمر لمتابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين

لعرض مشروع القرار A/76/L.21

مشروع قرارين (A/76/L.19 و A/76/L.21)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش

لعرض مشروع القرار A/76/L.19

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الـ ٩١ مشاركا في تقديم مشروع القرار والعدد يتزايد، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الرئيسي المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام" (A/76/L.19).

يكتسب اعتماد مشروع القرار هذا العام قدرا أكبر من الأهمية والإلحاح بينما نواصل التصدي للتحديات غير المسبوقة والمتعددة الأوجه الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي هذا العام، بالإضافة إلى التحديات التقنية، أدرجنا أيضا ثلاث فقرات جديدة - الفقرتان الثالثة عشرة والحادية والثلاثين من الديباجة والفقرة ١١- لتعكس حقائق عصر كوفيد-١٩ والتطورات المهمة الأخرى.

أولا، تشمل تلك الإضافات الاعتراف بتزايد أوجه عدم المساواة في الدخل وفي الفرص وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، فضلا عن التحديات الجديدة في خدمات الرعاية الصحية واللقاحات، وتعميق عدم المساواة بين الجنسين، وزيادة خطاب الكراهية والوصم والعنصرية وكره الأجانب، التي جميعها تهدد السلام.

ثانيا، يحيط مشروع القرار علما باستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، اللتين تدعوان إلى شراكات مع وسائل الإعلام الجديدة والتقليدية وتعززها من أجل الترويج لقيم التسامح وعدم التمييز والتعددية وحرية الرأي والتعبير، وكذلك التصدي لخطاب الكراهية.

وأخيرا، تدعو الفقرة ١١ الجديدة الدول إلى تعزيز قيم ثقافة السلام من أجل تحقيق تعافٍ شامل للجميع ومرن ومستدام من جائحة كوفيد-١٩.

ونشكر بصدق جميع الوفود على مشاركتها النشطة والبناءة في المشاورات غير الرسمية التي جرت هذا العام بشأن مشروع القرار.

الهدف الأصلي المتمثل في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات بمزيد من الأمانة، مع التركيز في الوقت نفسه على الآليات والبرامج التي ستساعد على تحقيق الهدف الأساسي لمشروع القرار.

يواجه عالمنا اليوم تحديات معقدة تفاقمت بسبب الجائحة، التي لا تسبب معاناة إنسانية هائلة وخسائر اقتصادية فحسب، بل تعوق أيضا زيادة التعاون الاجتماعي والاقتصادي. وما زلنا نشهد أيضا اتجاها متناميا لكرهية الأجانب والتعصب الديني، تدعمه السياسات التي تولي الأولوية للمصالح المرتبطة بالهوية، فضلا عن ظهور أيديولوجيات متطرفة في أجزاء مختلفة من العالم. وبوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، نحتاج إلى مواصلة البناء على قيمنا المشتركة وتطلعاتنا المشتركة من خلال تعزيز الآليات والإجراءات بالحوار البناء والتفاهم الأفضل وثقافة السلام العالمية الحقيقية. وفي ذلك السياق، نشدد على الدور المهم لليونسكو والإسهامات القيمة لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاراسو (كوستاريكا).

وينبغي ألا يكون هناك شك في تضامن الدول الأعضاء في تبني ثقافة السلام وثقافة الشراكات وثقافة المجتمعات الشاملة للجميع. وباسم البعثتين الدائمتين لباكستان والفلبين، أناشد جميع الدول الأعضاء اعتماد مشروع القرار A/76/L.21، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في البداية، تود الرابطة أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على التقرير الذي قدمه في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/76/357). ويسرنا أن نلاحظ استمرار الأمم المتحدة في إعطاء الأولوية لجدول الأعمال، مما يجعل تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات محط اهتمام منظومة الأمم المتحدة بأسرها بصورة متزايدة.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي وامتنياز لي أن أنضم إلى الممثل الدائم لباكستان في عرض مشروع القرار A/76/L.21، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام".

ونشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة وإسهاماتها البناءة خلال المشاورات غير الرسمية الخمس وحوالي ٢٠ جولة من المفاوضات الثنائية المكثفة التي أجريت خلال الأسابيع القليلة الماضية. وسعت كل من الفلبين وباكستان إلى استيعاب الآراء والشواغل والمساهمات والاقتراحات والمداخلات التي أعربت عنها وفود عديدة خلال مشاوراتنا، التي أجريت بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. ونعتقد أننا، إذ فعلنا ذلك، قد عززنا أهداف مشروع القرار، الذي يشرفنا أن نقدمه للسنة السابعة عشرة على التوالي.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اشتركت باكستان والفلبين في تقديم مشروع قرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام"، مؤكدين أن التفاهم المتبادل والحوار بين الأديان يشكلان بعدين هامين للحوار بين الحضارات ولثقافة السلام. ولمشروع القرار السنوي هدفان أساسيان.

يتمثل الهدف الأول في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات كأداة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار وتحقيق الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أما الهدف الثاني فهو تعزيز الآليات والإجراءات الرامية إلى تشجيع إجراء حوار حقيقي وبناء عبر الانقسامات الثقافية والدينية.

وبالنسبة لمفاوضات هذا العام، شهدنا جهودا خلاقة بذلتها الوفود للاتفاق على مقترحات اندماج مبتكرة، مما أسهم في تبادل صحي للأفكار. وعلاوة على ذلك، وإدراكا من مقدمي مشروع القرار الرئيسيين لتلك المشاركة البناءة المستمرة والتحديات المتمثلة في معالجة مسائل معينة، فقد وافقوا على تقديم مشروع القرار مرة كل سنتين، وهو ما يمكن اعتباره أيضا إسهاما في جدول أعمال التنشيط. وسيتيح لنا ذلك الاقتراح الوقت الكافي لتقييم مشروع القرار بغية المساعدة على استعادة

والعناية بالبيئة، وتعزيز ثقافة أنماط الحياة الصحية، وتعزيز ثقافة تدعم قيم الاعتدال.

وفي آذار/مارس، استضافت بروني دار السلام الاجتماع الرابع للفريق العامل التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بثقافة الوقاية. ونظر الاجتماع في جهود الإنعاش بعد الجائحة، وشدد على أهمية تنفيذ الإعلان المتعلق بثقافة الوقاية من أجل التصدي للتحديات التي تعوق السلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة والاستجابة لها.

وتعددية الأطراف في جوهرها عنصر رئيسي من عناصر تعزيز ثقافة السلام. وقد أعيد تأكيد تلك الحقيقة مرة أخرى خلال مؤتمر القمة الثامن والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود برئاسة بروني دار السلام في الشهر الماضي، عندما اعتُمد إعلان قادة الرابطة بشأن التمسك بتعددية الأطراف. وأكد الإعلان، في جملة أمور، الالتزام بدعم وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، بالاستناد إلى القانون الدولي، من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة وخارجها.

والرابطة ملتزمة بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة، لا سيما من خلال خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة (٢٠٢١-٢٠٢٥). وتنعكس خطة العمل التزامنا بمواصلة التمسك بتعددية الأطراف والتعاون ضمن الهيكل الإقليمي المتغير، فضلا عن الإسهام في صون وتعزيز السلام والاستقرار المستدامين والشاملين في المنطقة وخارجها. ونحن واثقون من أن خطة العمل ستسهم في زيادة التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة، بما في ذلك تحقيق رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة تكاملية.

ونرحب بالدور القيم الذي يضطلع به تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان وزيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات. ونسلم بدورها المهم في تنسيق خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية.

وتواصل الرابطة دعم خطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بسبل

وجنوب شرق آسيا منطقة من أكثر المناطق تنوعا في العالم، حيث يزيد عدد سكانها على ٦٤٠ مليون شخص، إلى جانب مختلف الأعراق والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد واصلت الرابطة سعيها لتوطيد ثقافة السلام، مسترشدة بميثاقها، من أجل صون وتوطيد السلام والأمن والاستقرار وزيادة تعزيز القيم الموجهة نحو السلام في المنطقة، تمشيا مع إعلان بانكوك لعام ١٩٦٧.

وقد شرعت الرابطة في رحلة لبناء وتمتين مجتمع قائم على العناية بالآخر والتماسك والإنصاف والسلام، يستند إلى ثلاث ركائز: الجماعة السياسية - الأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية للرابطة، والجماعة الاجتماعية - الثقافية للرابطة. وكذلك بادرت الرابطة بإنشاء عدة أطر لتعزيز التعاون وبناء الثقة، مثل معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فضلا عن الآليات التي تقودها الرابطة مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا + واحد، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا + ثلاثة، ومؤتمر قمة شرق آسيا، والمنندى الإقليمي للرابطة، والاجتماع الموسع لوزراء دفاع الرابطة، من أجل بناء الثقة المتبادلة وتعزيز بنية إقليمية مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع وقائمة على القواعد، محورها الرابطة.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة أيضا بتحقيق مجتمع قائم على القواعد يلتزم التزاما تاما بالمبادئ الأساسية للرابطة وقيمتها ومعاييرها المشتركة، فضلا عن مبادئ القانون الدولي التي تحكم تبادل العلاقات السلمية بين الدول. وفي عام ٢٠١٧، اعتمد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإعلان المتعلق بثقافة الوقاية من أجل إقامة مجتمع سلمي وشامل للجميع وقادر على الصمود وصحي ومتناغم. وثقافة الوقاية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي إسهامنا في تنمية ثقافة السلام تنمية أوفى.

وتركز ثقافة الوقاية على ست أولويات رئيسية هي: تعزيز ثقافة السلام والتفاهم بين الثقافات، وتعزيز ثقافة احترام الجميع، وتعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات، وتعزيز ثقافة الصمود

وما يوضحه تقرير الأمين العام هو أن السلام ليس هدفا يمكن أن يتحقق من تلقاء نفسه. فهو مبني على أسس مثل البيئة الصحية التي توفر الغذاء الصحي والماء والهواء النقي، فضلا عن السكن اللائق والرعاية الصحية والتعليم وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يجب أن نستخدم مؤسساتنا الأساسية، مثل الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية، لحل الخلافات قبل أن تصبح نزاعات.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، أدى مرض فيروس كورونا إلى تعاضم أوجه عدم المساواة القائمة داخل المجتمعات وفيما بينها، وأضر كثيرا بالفئات السكانية الأضعف. وهذا يشمل التعليم. ومع تحول المدارس في جميع أنحاء العالم فجأة إلى التعلم عن بعد، أصبح ذلك بمثابة شرارة للابتكار بالنسبة للبعض. ولكن بالنسبة لآخرين، فقد وسع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية والرقمية القائمة بالفعل، التي يجب سدها حتى لا نترك الفئات السكانية الأضعف منعزلة.

وفي عالمنا المتزايد استخدامه للإنترنت، يجب أن نتعامل مع الدور المزج الذي أدته وسائل التواصل الاجتماعي في تأجيج التمييز والعنصرية وكرهية الإسلام وفي تفاقم الاستقطاب. يجب أن نكفل عدم استخدام حرية التعبير على الإنترنت كأداة للتحريض على الكراهية أو العنف. يجب اتخاذ خطوات لبناء فضاءات آمنة وجماعية على الإنترنت. ويجب أن نبني ثقافة سلام على الإنترنت تجسد الكلمات والالتزامات التي قطعت هنا اليوم.

ويشكل تغير المناخ أيضا تهديدا كبيرا لمليديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشمل تغير المناخ أحداثا بطيئة الظهور مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل، مما يؤدي إلى تشريد السكان وتقويض السلام. وما يجعل تغير المناخ مأساويا جدا هو أنه أيضا عامل مضاعف للخطر يؤدي إلى تفاقم التحديات القائمة، بما في ذلك الظواهر الجوية القصوى. ويمكن لتلك الأحداث أن تؤدي إلى انتكاسة عقود من المكاسب الإنمائية.

إن تغير المناخ يقوض قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقدرتنا على إرساء أسس متينة للسلام الدائم. ونرحب بنتائج

منها اعتماد البيان المشترك للمنتدى الإقليمي للرابطة بشأن تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن خلال المنتدى الإقليمي الثامن والعشرين للرابطة، المعقود في ٦ آب/أغسطس. وما فتئ معهد الرابطة للسلام والمصالحة ينفذ أيضا أنشطة مع هيئات الرابطة ذات الصلة وشركائها الخارجيين من أجل تعزيز ثقافة السلام والاعتدال في الرابطة. ويواصل المعهد أيضا دعم سجل الرابطة للمرأة من أجل السلام في تنفيذ البيان المشترك لقادة الرابطة بشأن النهوض بالمرأة وتعزيز السلام والأمن.

وبوصفنا منظمة إقليمية، نظل ملتزمين بالدخول في حوار هادف مع شركائنا الخارجيين من أجل المساعدة على تعزيز ثقافة عالمية للسلام من خلال الآليات ذات الصلة التي تقودها الرابطة. ومنتشاطر تطلع المجتمع الدولي إلى تحقيق السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي من خلال تعددية الأطراف والاحترام المتبادل والتسامح والدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة والمصالحة ودعم سيادة القانون.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتعزيز ثقافة السلام واستعدادها للعمل مع المجتمع الدولي من أجل بناء نظام متعدد الأطراف فعال وشامل للجميع يركز على الأمم المتحدة.

السيدة حسين (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): يُلجّج صدورنا أن ننضم مرة أخرى إلى توافق الآراء السنوي، الذي دخل الآن عامه الثاني والعشرين، لإعادة تأكيد وتشديد وتجديد تمسك الدول الأعضاء ببناء ثقافة السلام.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/76/357) عن هذا البند من جدول الأعمال، وأن نعرب عن تقديرنا لليونسكو على تنسيقها لعملية إعداد التقرير مع مختلف كيانات الأمم المتحدة.

فعندما اعتمدنا الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام بتوافق الآراء في عام ١٩٩٩، كنا نعيش في عالم مختلف تماما. ومع ذلك فإن مفهوم انخراطنا في التزام جماعي ببناء ثقافة للسلام لا يزال ساريا، وهذا يبين مدى أهميته لتحقيق أي مسعى للبشرية.

ببناء ثقافة السلام، ومجتمع عالمي أكثر تسامحا، وعالم متناغم وسلمي للأجيال القادمة، ونؤكد من جديد ذلك الالتزام.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلت بالإسبانية):
ترحب السلفادور بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، التي تعقد مرة أخرى في سياق التحديات التي تقامت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي ذلك الإطار، تشكر السلفادور الأمين العام على تقريره (A/76/357) عن تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، مما يتيح لنا تقييم التقدم الذي أحرزناه والتحديات التي نواجهها اليوم في جهودنا المتواصلة لبناء السلام والقدرة على الصمود والمصالحة والثقة.

ونود أيضا أن نشكر باكستان وبنغلاديش والفلبين على إدارتها المقتدرة للمفاوضات بشأن مشروع القرارين المهمين اللذين تنتظر فيهما الجمعية العامة اليوم (A/76/L.19 و A/76/L.21)، واللذين تؤيدهما السلفادور.

ونذكر جميعا أن الأزمة الحالية التي نواجهها قد أدت إلى تضخيم أوجه عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، أوجدت الجائحة صعوبات إضافية أمام تعزيز ثقافة السلام، من بينها زيادة التمييز وعدم الاستقرار والعنف. وقد عرضت تداعياتها الواسعة النطاق للخطر الشديد التقدم المحرز في تعزيز ثقافة السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

كما أظهرت الأزمة بوضوح أنه من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى الاستثمار في التضامن والثقة والقدرة على العمل يدا بيد من أجل الصالح العام. ولهذا السبب تود السلفادور أن تقر بالجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة من أجل ثقافة السلام، ولا سيما في سياق استراتيجيات الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والتعافي منها.

وتؤمن السلفادور إيمانا راسخا بالتضامن العالمي بوصفه السبيل الوحيد للتعافي من الأزمة بمرونة. ومن الأمثلة على هذا التضامن

المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقد في غلاسكو، ولكن الرسالة واضحة وصريحة جدا - إننا بحاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد. وتغير المناخ لا يضغط على بيئتنا فحسب، بل أيضا على شعوبنا ونظمنا الاجتماعية. والتكيف مع آثاره يستهلك جزءا متزايدا باستمرار من قدراتنا المالية والبشرية.

ويجب أن نظل يقظين إزاء تداعيات تغير المناخ المركبة والمتزايدة باستمرار. وستقوض هذه الآثار أمننا الغذائي والمائي فضلا عن السلاسل الغذائية العالمية التي توفر ضروريات الحياة؛ وإذا لم نتصرف ببصيرة وتضامن، فإنها ستشكل تهديدا للسلام في كل مكان.

والإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام يحددان بحق الحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأفراد بوصفهم جهات فاعلة رئيسية في تنفيذهما تنفيذًا فعالًا. وبنفس روح الرئاسة المفعمّة بالأمل كما قال رئيس الجمعية، يتطلب السلام مشاركة شاملة ومدرّسة فيما بين جميع أصحاب المصلحة في المجتمع، بما في ذلك الحكومات ومجموعات الشباب والأعمال التجارية والزعماء الدينيين والثقافيين. ولا يمكننا أن نضع هدفا وتفاهما مشتركين إلا من خلال الحوار المفتوح.

نحن دولة جزرية صغيرة تقع في قلب المحيط الهندي. وعلى مدى قرون، أتاح لنا ذلك الفرصة للتفاعل مع أشخاص من ثقافات مختلفة. ومن خلال تلك التفاعلات، استقطبنا أيضا عناصر من ثقافتهم إلى ثقافتنا - مما جعل ثقافتنا أكثر ثراء وسلاما. وينبع التزامنا بثقافة السلام من قيمنا الأساسية، مع إعطاء الأولوية للتنمية والسلام. وقد زادت إدارة الرئيس إبراهيم محمد صليح من تعزيز تلك الأولويات، بما في ذلك من خلال تجديد ثقافتنا وتراثنا وإحيائهما وحمايتهما للأجيال المقبلة.

وفي الختام، فإن السلام ليس أمرا مسلما به؛ بل هو شيء يجب أن نعمل باستمرار من أجل تحقيقه. وحتى عندما نحقق ذلك، يجب أن نستمر في رعايته وحمايته، لأنه بينما نتغلب على تحد يلو ح في الأفق تحد آخر. ولذلك، ونحن نحفل بالذكرى الثانية والعشرين للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، لنؤكد بقوة وأمل متجددين التزامنا

على الدفاع عن المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ عليها - وهو السبيل الوحيد لتحقيق سلام وطيّد ودائم.

فالسّلام لا يدوم بفرض نظام عالمي عن طريق حرب باردة جديدة، مع انقسامات مصطنعة تستند إلى قواعد لا يتفق عليها المجتمع الدولي، أو بمحاولات لفرض أيديولوجية وطنية على بقية العالم. إن الإنجازات التي تحققت نتيجة العلاقات القائمة بين الدول ومجموعة من القوانين الدولية المبنية على ميثاق الأمم المتحدة لمدة ٧٦ عاما يجري التشكيك فيها اليوم، ويجب الحفاظ عليها.

لقد واجه بلدنا صعوبات في السنوات الأخيرة نتيجة لحملة عدوانية تقوم على التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية التي قوضت السلم والاستقرار الوطنيين. وتلك أعمال إجرامية، ازدادت سوءا خلال أسوأ جائحة واجهتها البشرية منذ أكثر من قرن، وهي جزء من سياسة تتسم بالقسوة المحسوبة. إن حرمان أمة بأكملها عن وعي من سبل عيشها يشكل اعتداء على السلام وجريمة ضد الإنسانية.

وعلى الرغم من ذلك العدوان، وبعد عملية تنظيم اقتصادية واجتماعية وسياسية شاقة، شهدت فنزويلا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يوما جديدا من الانتخابات، التي أجريت في سلام، لاختيار السلطات الإقليمية والمحلية في بلدنا. وكانت هذه هي الانتخابات التاسعة والعشرين خلال ٢٢ عاما، وشارك فيها أكثر من ٧٠ ٠٠٠ مرشحا، بمن فيهم أكثر الجماعات تطرفا التي تدعمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وفرت العملية الانتخابية جميع الضمانات اللازمة للشعب الفنزويلي لكي يمارس حقوقه وحياته السياسية ممارسة كاملة من خلال حقه في التصويت، بما في ذلك المراقبة الدولية واسعة النطاق. والانتخابات التي أجريت في خضم عدوان دولي لعلامة على الإرادة لحل قضايانا السياسية باحترام وتسامح وحوار فيما بين جميع المواطنين. وفي فنزويلا، نعرز السلام بتأكيد استقلالنا وديمقراطيتنا.

وتود فنزويلا أن تؤكد من جديد دعمها لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، وكذلك لاستمرار نظر الجمعية العامة في

التركيز الذي أولته السلفادور لدعوة منظمة الصحة العالمية إلى تغيير الأماكن في سلسلة التوريد لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. وفي سياق يمكن وصفه بأنه سباق بين الحصول على اللقاحات والجهود المبذولة لمنع ظهور متحورات الفيروس، يأمل بلدي أن يتيح ذلك القرار تعزيز التعاون الدولي في الاستجابة للآزمات المتعددة التي أثارها الجائحة وزيادة عدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول العادل إلى تلك الأداة الأساسية والحيوية.

وأظهرت الجائحة أيضا أهمية التعجيل بالتكنولوجيا الرقمية فضلا عن اعتماد تدابير لصد الفجوة الرقمية. ولهذا السبب، أدرجت السلفادور في أولوياتها تركيزا قويا على الابتكار والتكنولوجيا، يشمل توفير الأدوات التكنولوجية للطلاب بدعم قيم من منظومة الأمم المتحدة من خلال برنامجها "Links to Education". ويأمل بلدي أن يسهم هذا النهج في زيادة فرص الحصول العادل على التعليم الشامل للجميع وإرساء أساس لتعزيز ثقافة السلام من خلال التحول الرقمي.

وبالإضافة إلى ذلك، تهدف السياسة الوطنية للنمو معا لدعم تنمية الطفولة المبكرة، التي بدأتها حكومة السلفادور في العام الماضي، إلى رعاية القيم الضرورية لتعزيز ثقافة السلام منذ المرحلة الأولى من نمو الشخص، وبالتالي تعزيز المرونة الفردية والاجتماعية أيضا. ويعد القانون الذي اعتمد مؤخرا بعنوان "Nacer con Cariño" مثالا آخر على التزام السلفادور بتشجيع تنمية الطفولة المبكرة.

وقد برهن ذلك السياق على أهمية مواصلة تشجيع ثقافة السلام كنصبة للتحديات العالمية. وتعتقد السلفادور أن تعميم التركيز على السلام في التعافي من جائحة كوفيد-١٩ مهمة يجب على الجميع الاضطلاع بها لكفالة مستقبل يعود بالنفع على البشرية جمعاء.

السيد مونكادا (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة بشأن ثقافة السلام. وإدراكا منا لكل ما تمثله - الحوار والتفاهم والتعاون واحترام التنوع والتسامح إزاؤه - فإن ثقافة السلام أساسية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة لشعوبنا. وفي أوقات عدم اليقين والديناميات الدولية المعقدة، يتوقف تعزيز ثقافة السلام

أساس الاحترام المتبادل وتماشيا مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهناك ثلاث ركائز توجه عمل الأمم المتحدة: التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي الكامل لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تركيز تعزيز ثقافة السلام والحوار فيما بين الأديان والثقافات في منظومة الأمم المتحدة.

وتماشيا مع المبادئ التوجيهية للملك محمد السادس، تعمل المملكة المغربية بلا كلل لتعزيز السلام والحوار فيما بين الأديان والثقافات وتعزيز الاحترام المتبادل واحترام الكرامة الإنسانية وحسن الجوار. ويعلق المغرب أيضا أهمية كبيرة على مكافحة جميع أشكال التمييز وكره الأجانب والكراهية ورفض الآخرين، بما في ذلك كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية.

ولا يزال المغرب ملتزما بمواصلة الإجراءات الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية. إننا نتصدى لعدد من التحديات التي يواجهها العالم حاليا، ولا سيما تصاعد النزاعات القائمة على الأيديولوجيا، والتعصب، والعنف والتطرف، وتشجيع النزعة الانفصالية، وتشجيع الجماعات المسلحة. والمغرب، بوصفه صاحب مصلحة يعمل بمسؤولية ونشاط داخل المجتمع الدولي، مقتنع بأنه من الضروري تعزيز تعددية الأطراف والعمل الجماعي والمتسق داخل منظمتنا من أجل النهوض بالحوار والتعددية والاحترام المتبادل.

وبلدي فخور بأن لديه تقليدا متوارثا عن الأجداد من التسامح والاعتدال والتعايش السلمي، فضلا عن تعزيز الحوار فيما بين الثقافات والأديان والحضارات. فالمغرب يقع على مفترق طرق وهو نقطة اختلاط بين مختلف الثقافات والأديان والحضارات. إن احترام التنوع الثقافي والتنوع الديني جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية ومن وعينا الجماعي في المغرب. في الأسبوع الماضي تحديدا، احتفل اليهود والمسيحيون والمسلمون بعيد حانوكا جنبا إلى جنب في كنيس نيفي شالوم في الدار البيضاء.

كما يعمل المغرب بلا كلل لتعزيز قيم السلام والوئام والاعتراف بالتنوع الثقافي والديني واحترامه على الصعد الوطنية والإقليمية

مشروع قرارها السنوي، لأننا ندرك أهمية الاجتماع والإثراء المتبادل للثقافات والأديان بوصفه صيغة دائمة للسلام.

ويجب أن تجعلنا الأوقات القاسية التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا ندرك هشاشة الحياة ونعمل على تكثيف جهودنا للحفاظ على الأجيال القادمة. ولا تزال تعددية الأطراف هي المجال الذي يمكن من خلاله الانضمام إلى تلك الجهود. ونثق بأن الإطار المؤسسي للأمم المتحدة سيظل الدليل لتعزيز التعايش السلمي واحترام التنوع الثقافي والحوار فيما بين الحضارات، التي تشكل جوهر ثقافة السلام.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة السنوية بشأن ثقافة السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره عن تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/76/357). وأشيد أيضا بجميع الميسرين لمشروعي القرارين اللذين عرضا اليوم (A/76/L.19 و A/76/L.21)، اللذين شارك المغرب دائما في تقديمهما.

لقد تحدثت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المجتمع الدولي لتعزيز مركزية وأهمية بناء عالم يسوده السلام والاستقرار والرخاء. وأظهر التقرير مدى أهمية ثقافة السلام في التغلب على الفجوات فيما بين المجتمعات ودخلها. وفي هذا الصدد، يرحب المغرب ترحيبا خاصا بدور المبادرات التي يضطلع بها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، لإبقاء الأمم المتحدة في مركز تعددية الأطراف وجميع الجهود الدولية لمكافحة الجائحة.

وللزعما الدينيين أيضاً دور مهم عليهم القيام به من أجل المساعدة في التغلب على التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، نظمت المملكة المغربية، استجابة لدعوة الأمين العام، مؤتمرا رفيع المستوى في أيار/مايو ٢٠٢٠ حول موضوع "دور القادة الدينيين في التصدي للتحديات المتعددة التي تفرضها جائحة كوفيد-19".

إن ثقافة السلام هي الأساس المنطقي وراء إنشاء منظمتنا. إنها تقوم على تعزيز التفاهم السياسي والحوار البناء فيما بين الدول على

التدريب المتعدد الأبعاد لمئات رجال الدين من عدد من البلدان الأفريقية والعربية والأوروبية والآسيوية. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، يعمل المغرب على مستويين: وهو يسهم بنشاط ومسؤولية في المناقشة داخل مختلف هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، ويشارك أيضا في صياغة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ونشرها.

ففي تموز/يوليه ٢٠١٩، قدم المغرب القرار التاريخي ٣٢٨/٧٣، بشأن النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية. كما اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع القرار ٣٠٩/٧٥ في تموز/يوليه ٢٠٢١. ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، أعلن ذلك القرار، الذي عرضه المغرب، يوم ١٨ حزيران/يونيه من كل عام يوما دوليا لمكافحة خطاب الكراهية. وهذا مثال آخر على مكانة المغرب كرائدة للتسامح والحوار فيما بين الأديان والثقافات والأمم.

وفي كانون الثاني/يناير، عرض المغرب أيضا، إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة، القرار ٢٥٨/٧٥، بشأن تعزيز ثقافة السلام والتسامح لحماية المواقع الدينية، الذي اعتمد بتوافق الآراء وشارك في تقديمه عدد كبير من الدول الأعضاء.

كما يفخر المغرب بمساهمته في تنفيذ خطط العمل والوثائق والقرارات التي تشكل أساس الجهود والمبادرات داخل الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام وقيم الاعتدال والتسامح في مكافحة جميع أشكال التمييز والإقصاء، بما في ذلك خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية؛ واستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية؛ وإعلان مراكش بشأن حقوق الأقليات الدينية في المجتمعات ذات الغالبية المسلمة؛ وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف؛ وخطة عمل فاس للقيادات والجهات الفاعلة الدينية لمنع التحريض على العنف المحتمل أن يؤدي إلى جرائم وحشية.

وفي الختام، أود أن أبرز أن المملكة المغربية عضو مؤسس في تحالف الأمم المتحدة للحضارات، ونرحب بحضور الممثل السامي ميغيل أنخيل موراتينوس. ونشارك بنشاط في الحوار في المؤتمرات

والدولية، وفقا للمبادئ التوجيهية لمكنا. كما أذكر بالزيارة التاريخية التي قام بها قداسة البابا فرنسيس إلى المغرب يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، بمبادرة من الملك محمد السادس. وكانت تلك هي الزيارة الثانية التي يقوم بها بابا من البابوات بعد زيارة البابا جان بول الثاني في عام ١٩٨٥، وهي دليل قوي على الدور القيادي الذي يضطلع به المغرب في تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون فيما بين مختلف الأديان والثقافات.

ويلحق المغرب أهمية أساسية على التعليم، الذي نعتبره عنصرا أساسيا في كفالة تنمية ثقافة السلام والعمل ضد التمييز والكراهية والتطرف. يعلم النظام التعليمي المغربي الأطفال منذ نعومة أظفارهم فضائل السلام والتنوع. وفي هذا السياق، يجري استعراض المناهج الأكاديمية والكتب المدرسية استعراضا منهجيا ودوريا لكفالة تكريس فضائل التعايش والتسامح والوئام. كما قرر المغرب تعليم تاريخ الشعب اليهودي وثقافته باللغة العربية لتلاميذنا في المدارس الابتدائية.

ولذلك فإن الشباب في المغرب هم الداعمون لعدد من المبادرات المختلفة لمكافحة جميع أشكال التمييز. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، شارك أكثر من ٥ ٠٠٠ شاب من عدد من البلدان، بما في ذلك المغرب، في التعبئة الواسعة النطاق للمنظمات والجامعات التي تقودها شريحة الشباب وللجهات الوطنية صاحبة المصلحة بقيادة اليونسكو ومكتب مكافحة الإرهاب لتعزيز الحوار الشامل بهدف منع التطرف العنيف.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل تسليط الضوء على القيم العادلة والنبيلة والكرامة للإسلام ومكافحة جميع أشكال الراديكالية والتطرف، أطلقت المملكة المغربية عددا من المبادرات المختلفة، بما في ذلك إصلاح التعليم الديني وتعزيز التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا.

وفي هذا الإطار، أنشأ المغرب مؤسسة محمد السادس وكذلك معهد محمد السادس لتدريب الأئمة، وفقا لتوجيهات الملك محمد السادس، أمير المؤمنين. وفي هذا الإطار، توفر المملكة المغربية

غرضه في نمط التصميم الكبير. ومع ذلك، الآن ليس الوقت المناسب للنسيان. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يكون بمثابة تذكير بأن اختلافاتنا وألواننا وأطيافنا، إذا ما احتفل بها، ستسهم في الصالح العام.

وتتبع ماليزيا نهجاً أكيدا وإيجابياً إزاء السلام. وما زلنا مقتنعين بأن السلام يكمن في التفاهم والاحترام والتسامح المتبادل فيما بين الأديان والثقافات والشعوب. ويستند بناء ثقافة السلام إلى المساواة واستيعاب الجميع، مثل كفالة حصول الناس على الغذاء والمأوى والتعليم والعمل اللائق. وفي ذلك الصدد، يتعين علينا كفالة السعي إلى إعمال الحق في التنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء أيضاً على تصاعد خطاب الكراهية والتطرف وكره الأجانب. وتأسف ماليزيا لإضفاء الشرعية على التطرف، بما في ذلك كراهية الإسلام، في بعض الدوائر السياسية التي تتخلل مجال الرأي العام والمجتمع ككل.

ونختلف بشدة مع الرأي القائل بأن تشويه صورة الدين ليس انتهاكاً لحقوق الإنسان. إذ يشكل تشويه صورة الدين انتقاصاً من الحق في المعتقد ويتنافى مع الحق في حرية التعبير والرأي. وتعتقد ماليزيا أنه يجب تعزيز كلا الحقين واحترامهما بطريقة متوافقة ومتوازنة. إن التفاهم والتسامح والحفاظ على تبادل الآراء في اختلافاتنا في المعتقد والدين والمذهب أمور حيوية لتحقيق ثقافة السلام. ونحن مقتنعون بأنه يمكن التغلب على أوجه التحيز من خلال الحوار والتفاهم والتعاون.

فالنسيج بدون ألوان وأطياف مختلفة سيكون مملاً وبلا حياة. إن مجتمع الأمم نسيج من بلدان متنوعة غنية بمختلف الشعوب والثقافات والأديان. وينبغي ألا ينظر إلى تنوعنا على أنه تهديد يفرقنا، بل ينبغي الاحتفاء به واحتضانه من أجل مصلحتنا المشتركة. والآن، هو الوقت المناسب لنا للتعافي وبناء وطن أفضل وأكثر مرونة بعناية. وبوصفنا أسرة من الأمم، يجب أن نعمل يداً بيد وأن نتعاون ونبني نحو تحقيق السلام والرخاء العالميين.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): ترحب كوستاريكا بتقرير الأمين العام عن تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم

العالمية، ونعمل من أجل مزيد من التفاهم والإثراء الثقافي والديني. ولن ندخر جهداً في تعزيز حوار السلام، مما يسمح لنا بإيجاد أوجه للتآزر داخل المجتمع الدولي. في كانون الأول/ديسمبر المقبل، سيتشرف المغرب باستضافة القمة العالمية لتحالف الحضارات، التي تأجلت بسبب جائحة كوفيد-19.

السيد غزالي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/76/357). كما نشكر وفد بنغلاديش ووفدي باكستان والفلبين، على التوالي، على تقديمهما مشروعَي القرارين A/76/L.19 و A/76/L.21 هذا العام.

لقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا على البشرية بشكل كبير. فقد عطلتا اقتصادياً واجتماعياً، وقضت على بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وأفقرت أكثر من ١٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ودفعت بهم إلى برائن الفقر المدقع. ونشهد أيضاً انقساماً متزايداً فيما بين مختلف الشعوب والثقافات والأديان. وماليزيا، بوصفها بلداً متعدد الأعراق والثقافات والأديان، تفهم جيداً التحديات التي تواجه العالم إذا لم يتم عكس هذا الاتجاه الخطير.

فالاستبعاد وعدم المساواة يولدان عدم الاستقرار ويقوضان السلام ويعرقلان التنمية المستدامة. وإذ تسلم بذلك، أدخل رئيس وزراء ماليزيا أدخل في آب/أغسطس مفهوم "كيلوارغا ماليزيا"، أو "الأسرة الماليزية"، لزيادة تعزيز روح التكاثر والشمولية التي تبنتها ماليزيا منذ نيلها استقلالها. وفي بلد متنوع عرقياً وثنائياً مثل بلدنا، فإن احتضان التنوع جعلنا أقوى وأفضل حالاً.

وكما يقول المثل الماليزي، "Umpama selembar benang, dikait ditenun dan dijalin akhirnya menjadi kain yang sempurna indahnya"، الذي يعني "الخيوط الفردية، عندما تنسج وتحاك وتضفر معاً، تصبح نسيجاً مثالياً وجميلاً". في بعض الأحيان، قد ننسى أن كل خيط فردي في هذا النسيج له

ووقف الاستخدام العسكري للأسلحة أو الأفراد أو الذخائر كانا غائبين أيضا عن مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال والمسائل المعروضة علينا اليوم.

ويجب أن نطرح تلك المسائل على الطاولة وأن ننظر في كيفية تأثير المعايير الجنسانية، بما في ذلك الذكورة العسكرية، على النزاع والعنف المسلح، فضلا عن إنتاج الأسلحة الفتاكة وتصنيعها واقتنائها وحيازتها واستخدامها. ولن يكون السلام مستداما إذا لم يكن شاملا للجميع. ولم يكن أمام النساء والفتيات قط خيار التغيب عن أهوال الحرب والعنف والنزاع، وكنا ممثلين تمثيلا ناقصا في الاستجابة للجائحة وغيره من مننديات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن.

ويجب أن تكون معالجة مسألة إشراك النساء والفتيات في عمليات السلام والعمليات السياسية أكثر من مجرد إيجاد حيز مادي لنا أو التأكد من وجود عدد كاف من النساء في القاعة. إذ يجب أن يتعلق الأمر بإضفاء الطابع الديمقراطي على خطابنا بشأن النساء والفتيات وإعادة صياغته وتحويل ذلك الحيز المادي إلى مكان تُحترم فيه أدوارنا وتجاربنا ومساهماتنا المختلفة في المجتمع.

وخارج نطاق كون النساء والفتيات ضحايا عاجزات، فقد ظللن في الخطوط الأمامية للمطالبة بوقف القتال، فضلا عن تقديم خدماتهن كوسيطات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وبالتالي بناء سلام مستدام. ولا تقتصر الاستجابة للجائحة على تصحيح أوجه عدم المساواة الموجودة من قبل، بل تشمل أيضا بناء عالم أكثر مرونة وشمولا للجميع، تكون فيه النساء والفتيات محور التعافي.

ويتطلب السلام نظاما قويا متعدد الأطراف، فضلا عن مزيد من التعاون والتضامن الدوليين. ويستدعي منا أن نعيد تركيز أولوياتنا، وقبل كل شيء أن نجدد التزامنا الرسمي بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويستلزم التصدي لجميع التهديدات العالمية وكل التحديات العالمية في الوقت المناسب، وليس عن طريق تمكين عالم من مستويين. ومن الواضح أن السلام عملية سياسية. فالشاب الذي لا يبالي بالسياسة أو ينزعج منها أو يتخلى عنها لا يعزز قضية السلام. بل على العكس

والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/76/357). وتعلمنا ثقافة السلام أن النزاعات تحل على طاولة المفاوضات، وليس في ساحة المعركة. فهي تتيح لنا أن نستمع بعناية إلى جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولا سيما النساء والفتيات والشباب، الذين يطالبون بالحيز الذي يستحقونه على طاولة المفاوضات.

والسلام هو دافع ديناميكي وحي بالمعنى الأكثر حيوية للكلمة. إنه دائما مهمة غير مكتملة وأفق متحرك باستمرار. إنه ليس عمل الأبطال أو الجابرة بل عمل النساء والرجال غير المثاليين الذين يكافحون خلال الأوقات الصعبة من أجل نتيجة غير مؤكدة ولكنها واعدة. ولا يمكن إملاء السلام أو فرضه من خلال البنادق. ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي إلى ما يقرب من تريليوني دولار في عام ٢٠٢٠ - بزيادة قدرها ٢,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية عما كان عليه في عام ٢٠١٩. وكلما زاد عدد الأسلحة التي ننتجها ونحدثها، ازداد خروجها عن نطاق أفضل جهودنا في مجالي الإدارة والمراقبة.

وتأتي المفارقة من حقيقة أنه بينما يواصل العالم الاستعداد للحرب، فإن فيروسا غير مرئي قد ركعنا. وترى كوستاريكا أنه إذا استخدم ولو جزء ضئيل من تلك الموارد لمكافحة الجائحة، وتعزيز الهياكل الأساسية الصحية العالمية، ومعالجة أزمة المناخ، وزيادة الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيمكن لجيلنا أن يفخر بإعادة تحديد أولوياتنا عندما تقتضي الظروف ذلك.

ومع ذلك، لم نفعل ذلك، وفي كثير من الحالات ما زلنا مقصرين في الوفاء بالتزاماتنا في مجال التنمية المستدامة. وتدعو كوستاريكا جميع الدول إلى الشروع دون إبطاء في التخفيض التدريجي والمتعمد للإنفاق العسكري العالمي. وهذا التخفيض ليس ممكنا فحسب، بل لا غنى عنه أيضا، على النحو المبين في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، ترحب كوستاريكا باعتراف الأمين العام بأن المستويات المفرطة للإنفاق العسكري العالمي لم تدرج في الأطر المعيارية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والواقع أن نزع السلاح

باعتبار أن الحوار والتضامن والتعاون قوة فعالة تقيم جسورا عبر التنوع من أجل بناء السلام والقدرة على الصمود والمصالحة الواثقة. فبالسلام والحوار والتفاهم تستقر الأمم وتزداد وتيرة التعاون بين الدول والشعوب. وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة ليؤكد على هذه القيم النبيلة السامية، حاثا الدول الأعضاء على إقامة علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإشاعة روح التعايش والتسامح والتعاون لمواجهة التحديات في العديد من المجالات والقطاعات كتغير المناخ وسد الفجوة الرقمية ومكافحة جائحة كوفيد-19.

وهناك أيضا حاجة ملحة إلى التصدي للمعلومات المضللة والروايات المتطرفة وعدم المساواة والإقصاء. يؤمن بلدي، سلطنة عمان، بأهمية السلام؛ لذا جعله مكونا أساسيا في سياسته الخارجية وهدفا نبيلًا تسعى إلى تحقيقه في علاقاتها مع سائر الدول. وستظل سلطنة عمان من الداعمين للسلام وثقافة السلام بكل ما يحمله ذلك من قيم ومبادئ إنسانية، وبما يعزز التعاون ويكافح الأزمات الدولية في العديد من المجالات. السلام لا يتأتى بالأقوال، وإنما يتحقق بالأفعال والتصرف وفق القيم والمبادئ والأعراف الدولية بما لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ذلك هو مفهومنا للسلام.

في الختام، أود الإشارة إلى ما جاء في خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، سلطان عمان، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠:

”رسالة عمان للسلام ستظل تجوب العالم حاملة إرثا عظيما وغايات سامية، تبني ولا تهدم، وتقرب ولا تبعد. وهذا ما سنحرص على استمراره“.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/76/357)، الذي قدم عملا بالقرار ٢٦/٧٥، عن تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، والذي شارك في تقديمه وفدا الفلبين وباكستان. ومنذ عام ٢٠٠٤، عزز القرار السنوي الحوار بين الأديان والثقافات بهدف أساسي هو تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز

من ذلك، فإن هؤلاء الشباب يتنازلون في الواقع ويسلمون زمام الأمور لمن يعتقدون أن الحرب وسيلة مشروعة لحل النزاعات.

وفي ديباجة الميثاق، تلتزم الدول التي تتألف منها هذه المنظمة بتهيئة الظروف التي يمكن فيها إقامة العدل. ومن بين هذه الشروط، ربما تكون الإرادة هي الأهم - توفر الإرادة للمطالبة بالامتثال للالتزامات؛ الإرادة لرفع أصواتنا في مواجهة عدم احترام القانون الدولي؛ وقبل كل شيء توفر الإرادة من أجل عدم السماح للأفكار والممارسات التي تشكل إهانة للبشرية جمعاء أن تمر دون ملاحظتها.

إن التغاضي عن الشر لا يحدث من خلال الإجراءات فحسب، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، من خلال اللامبالاة والإغفال. والتزام الصمت عندما تكون الجرائم كبيرة والمسؤوليات واضحة لا يعني الحياد، بل الوقوف إلى جانب المعتدين. وأبشع الجرائم لا تستدعي الانتقام، بل تحقيق العدالة. ولذلك، يظل الإفلات من العقاب منافيا لثقافة السلام.

السيد الحسن (عمان): أدلي بهذا البيان نيابة عن وفد سلطنة عمان في إطار مناقشة الجمعية العامة للبند ١٦ من جدول الأعمال الذي يحظى باهتمام خاص من لدن حكومة بلدي من منطلق إيمانه بالسلام كقيمة ومبدأ أساسي راسخ في العلاقات الدولية.

نشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره (A/76/357) المعنون تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، الذي يأتي استجابة للقرار ٢٥/٧٥ بشأن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، والقرار ٢٥/٧٥ بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. كما نشكر وفدي بنغلاديش والفلبين على تقديم وعرض مشروعي القرارين ذي الصلة A/76/L.19 و A/76/L.21.

وننتق مع ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة حول الحاجة الماسة أكثر من أي وقت مضى إلى الحوار والتضامن وتجديد التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة خطاب الكراهية ومعاداة الإسلام (الإسلاموفوبيا) وازدراء الأديان الأخرى وأتباع الأديان الأخرى والمهاجرين، خصوصا من أصل أفريقي والمعلومات المغلوطة والروايات المتطرفة وعدم المساواة والاستبعاد،

بناء نظام حكم قائم على مبادئ المساواة والعدالة والتسامح والتضامن. ومن خلال مبادرات مثل برنامج الحماية المسمى "إحساس"، نقوم ببناء دولة رفاة تعتني بقرائنها ومعلميها ومحتاجيها وتهدف إلى الحد من عدم المساواة من خلال الاستثمار في التنمية البشرية. وتشمل الأولويات الإنمائية لحكومتنا خطة تأمين صحي على الصعيد الوطني وإسكانا ميسور التكلفة للجميع.

وتسعى باكستان إلى بناء علاقاتها مع جيرانها وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي على أساس الاحترام المتبادل والتسامح والتعاون بين الأديان والثقافات. ومن الأمثلة الرئيسية على سياسة باكستان المبادرة التي اتخذها رئيس وزراء باكستان لفتح ممر كارتاربور صاحب بين الهند وباكستان قبل عامين. وفي العامين الماضيين، لم يحقق الممر الرغبة الجادة لطائفة السيخ في جميع أنحاء العالم في سهولة الوصول إلى الموقع الموقر فحسب، بل يعكس أيضا الأولوية التي توليها باكستان لجميع الأقليات الدينية في البلد. وقد فتح الممر آفاقا جديدة لتعزيز الوثام بين الأديان. ولهذه الأسباب وصف الأمين العام أنطونيو غوتيريش ممر كارتاربور بأنه "ممر الأمل" خلال زيارته إلى كارتاربور صاحب في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي للحوار هو منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام والوثام من خلال تحسين التفاهم والاعتدال وثقافة السلام العالمية. ونعتقد أنه من الممكن، بتعزيز الحوار وتحسين التفاهم، تحقيق الهدف المتمثل في بناء عالم متنوع ومنسجم وسلمي، يستند بثبات إلى ركيزتي التعايش السلمي والوحدة في التنوع.

السيدة آل ثاني (قطر): في البداية، أود أن أثني على الجهود المبذولة في إعداد تقرير الأمين العام (A/76/357) المقدم في إطار هذا البند الذي يتضمن توصيات هامة. كما يسر دولة قطر المشاركة في تقديم مشروع القرارين A/74/L.21 و A/74/L.22 المقدمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

يرحب بلدي، دولة قطر، بكافة الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان خاصة في

ثقافة السلام. ومن خلال القرار، نهدف أيضا إلى تعزيز الآليات والإجراءات التي تشجع على إجراء حوار حقيقي وبناء عبر الانقسامات الثقافية والدينية.

وفي عصر العولمة الحالي، لدينا فرصة ومسؤولية منقطعتا النظير للاستعاضة عن التعصب والتمييز بالتفاهم والقبول المتبادل. ومع ذلك، فإن أكبر مفارقة في عالم اليوم هي أنه في حين أنه يقرب الناس ويخلق شبكات واسعة من الاتصال والاعتماد المتبادل، فإنه أوجد أيضا انقسامات واحتكاكات فيما بين المجتمعات وداخلها.

ويمكن إرجاع جزء كبير من انعدام الثقة المتزايد إلى الفجوة المتنامية في التفاهم وعدم التسامح بين مختلف الأديان والحضارات في العالم. وتستغل الجماعات المتطرفة والإرهابية تلك الفجوة لنشر أجنداتها السامة. ولذلك، يتحتم علينا جميعا أن نعزز الآليات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الحوار والتفاهم فيما بين جميع الأديان والحضارات بغية استعادة الوثام وتعزيز التعاون من أجل السلام والتنمية.

للأسف، على خلفية تزايد كراهية الإسلام في أجزاء كثيرة من العالم، يبدو أن المسلمين هم الهدف الرئيسي لنظريات من قبيل نظرية صدام الحضارات. إن الإسلام دين سلام. وينبغي ألا يحكم عليه من خلال أفعال مجموعة هامشية من المتطرفين، الموجودين في جميع المجتمعات أو الأديان أو النظم العقائدية. ولذلك، ينبغي لنا أن نعالج بفعالية الدوافع العالمية للاتجاهات المثيرة للقلق، التي تشمل، في جملة أمور، النزاعات والمنازعات التي لم تحل، والافتقار إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والخطاب المناهض للمهاجرين. وتشكل الحوارات والتعاون بين الأديان والثقافات وسائل مهمة جدا لمعالجة تلك المسائل، لا سيما عند النظر إليها في سياق عالم اليوم المتقلب.

إن باكستان مجتمع تعددي ومتعدد الثقافات والأعراق. وبالنسبة لنا، فإن احترام وتعزيز حرية الدين أو المعتقد وتعزيز الوثام بين الأديان ليس واجبا تجاه مواطنينا كديمقراطية فاعلة فحسب؛ بل هو أيضا أسلوب حياة. وقد أعلن آباؤنا المؤسسون أن دين المواطن أو طبقته أو عقيدته لا علاقة لها بأعمال الدولة. ونحن في باكستان اليوم نسعى إلى

من خلال مخرجاته الهامة المتمثلة في إطلاق المبادئ التوجيهية لدعم تنفيذ هذه الخطة على المستويات الوطنية وإطلاق استراتيجية مدتها خمسة سنوات لتعزيز عمليات السلام الشاملة للشباب.

وكما تعلمون، ستستضيف دولة قطر في أقل من عام من الآن بطولة كأس العالم لكرة القدم (فيفا ٢٠٢٢) التي ستقام لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، والتي يتم تنظيمها ضمن قناعة الدولة وقيادتها الحكيمة بدور الرياضة الهامة في تحقيق التنمية المستدامة وفي الترويج لتقييم السلام والتفاهم بين الشعوب.

تنظر دولة قطر إلى السلام بشمولية. فالسلام في نظر الدبلوماسية القطرية ليس مجرد غياب العنف. إن السلام الدائم يقوم على التسويات والعدل. لذلك أولت الدولة اهتماما كبيرا للمشاركة في الجهود الدولية لدعم دور الوساطة والدبلوماسية الوقائية. وقد حققت جهود الدولة في هذا الإطار نتائج إيجابية ترضي جميع الأطراف المعنية، وساهمت في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وكانت موضع ترحيب من المجتمع الدولي.

ختاماً، تجدد دولة قطر التزامها بتقديم الدعم لكافة الجهود المبذولة من أجل الترويج لثقافة السلام واللاعنف بما يعود بالنفع على البشرية جمعاء.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف خاص لي أن أخطب الجمعية العامة بينما يرأسها الممثل الدائم للبلد الشقيق كوستاريكا، الذي نتشاطر معه المثل العليا ومبادئ السلام والديمقراطية.

وترحب إكوادور بتقرير الأمين العام (A/76/357) وتلاحظ تقديم مشروع القرار A/76/L.19، المعنون "متابعة الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام". وأشكر وفد بنغلاديش بصفة خاصة على قيادته أثناء مناقشة مشروع القرار والتفاوض بشأنه.

ويجب أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار العنف والنزاع وانتشارهما في مختلف أنحاء العالم. ويجب أن نقضي على جميع أشكال التمييز والتعصب. ويتطلب السلام عملية تشاركية إيجابية ودينامية يشجع

ظل انتشار الخوف والمعلومات المضللة والانقسامات المتزايدة بين المجتمعات والاستقطاب في المواقف التي تسببت بها جائحة كوفيد-١٩ التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا ما يدعونا كمجتمع دولي إلى تكثيف جهودنا والوقوف معا في وحدة وتضامن من أجل بناء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة قادرة على التعافي بشكل أفضل من هذه الأزمة. وأؤكد في هذا الخصوص على التزام دولة قطر بتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام. ويسرني اليوم أن أشير إلى عدد من المبادرات التي يسهم بها بلدي من خلالها في تعزيز ثقافة السلام على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والمستمدة من موروثة الاجتماعي والديني والحضاري،

حيث أنشأت الدولة العديد من المؤسسات المعنية بنشر ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والأديان وقبول الاختلافات ومحاربة التطرف ونبت العنف، مثل مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان والبيت الثقافي العربي في برلين وغيرهما من المؤسسات الثقافية والتعليمية التي لا يتسع الوقت لذكرها.

ونظرا لكون التعليم عنصرا أساسيا في غرس الثقافة والسلام ورعايتها فقد وضعت دولة قطر التعليم في قمة أولويات برامجها للإغاثة الإنسانية والتنمية، حيث تعمل على سبيل المثال مؤسسة التعليم فوق الجميع، ومقرها الدوحة، مع العديد من الشركاء الدوليين لإيصال خدمات التعليم النوعي للملايين من الأطفال والشباب في كافة أنحاء العالم وخاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والكوارث.

انطلاقاً من إيمان دولة قطر بأهمية دور الشباب في تحقيق السلام واستدامته وإسهامها منها في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، ستستضيف الدولة يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ مؤتمراً عالمياً رفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب الذي سيعقد بشكل افتراضي بسبب الأزمة الصحية العالمية وذلك بالتعاون مع فنلندا وكولومبيا ومكتب مبعوث الأمين العام المعنية بالشباب ومؤسسة التعليم فوق الجميع. ونحن على ثقة بأن هذا المؤتمر سيكون نقطة تحويل بالنسبة للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن

السيد ليم (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية.

يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره الشامل عن تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/76/357). والأمثلة المذكورة عن كيفية كون احترام التنوع والتعددية الثقافية عاملين رئيسيين لثقافة السلام تحظى بأهمية بالغة اليوم. أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى توسيع خطوط الصدع والتوترات الاجتماعية داخل المجتمعات وفيما بينها. إنها لا تهدد صحتنا فحسب، بل تهدد النسيج الهش للمجتمع نفسه. وفي ذلك السياق، أصبح تحقيق ثقافة عالمية للسلام أمراً بالغ الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

سنغافورة مجتمع متنوع في دولة مدينة مكتظة بالسكان. يعيش خمسة ملايين ونصف نسمة - صينيون وماليزيون وهنود وأوراسيون وغيرهم - معا في جزيرة أصغر من مدينة نيويورك. ويعيش فيها اتباع العديد من الأديان العظيمة في العالم. ونتمتع بمستوى عال من الانسجام العرقي والديني. يعيش الناس ويدرسون ويكبرون معا ويحتفلون بالمهرجانات الثقافية لبعضهم البعض. ووفقا لاستطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب العالمية عام ٢٠١٩، قال ٩٥ في المائة من السنغافوريين في سنغافورة إنها مكان جيد للعيش فيه للأقليات العرقية والإثنية. وبلغ المتوسط العالمي حوالي ٧٠ في المائة، واحتلت سنغافورة المرتبة الأولى عالميا من بين ١٢٤ بلدا شملها الاستطلاع.

ولكن حالة السلام التي نتمتع بها اليوم لم تكن قائمة دائما. إن وئاما الحالي مبني على الدروس المؤلمة المستفادة من أعمال الشغب العرقية التي شابت سنوات استقلالنا الأولى. ولا يزال العمل مستمرا بالنسبة لنا، ولا يمكننا أن نكتفي بسرد أمجادنا.

ولحماية وتعزيز ذلك الانسجام، نواصل بناء جسور التفاهم عبر الاختلافات العرقية والدينية والثقافية. وبمبادرة من رئيس دولتنا، نظمت سنغافورة المؤتمر الدولي الافتتاحي المعني بالمجتمعات المتماسكة في عام ٢٠١٩، الذي جمع أكثر من ١٠٠٠ مندوب من حوالي ٤٠ بلدا. ونتطلع إلى التكرار التالي للمؤتمر في عام ٢٠٢٢.

فيها الحوار وتحل فيها الخلافات بروح من التفاهم والتعاون المتبادلين. والحوار المباشر هو أفضل أداة للمنع.

وكان لجائحة مرض فيروس كورونا تأثير سلبي على مختلف مجالات المجتمع، مما عكس مسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في التنمية وأعاق التقدم. ونسلم بأن مكافحة الجائحة تتطلب قيادة مستمرة، والتزاما متعدد الأطراف، وضرورة التصدي للتحديات الخاصة التي يفرضها الوباء المعلوماتي - جائحة المعلومات المضللة. ونشدد أيضا على الحاجة الماسة إلى الحصول على معلومات مجانية وموثوقة وواقعية ومتعددة اللغات ومحددة ودقيقة وواضحة تستند إلى العلم، عند الاقتضاء، لإبطاء انتشار الفيروس.

وهذه المعلومات ليست سوى مثال أو شاهد على العديد من المسائل التي يتناولها مشروع القرار A/76/L.19 بطريقة تكميلية. ويقودنا نطاقه الواسع إلى التذكير بتلك الفكرة المهمة والمركزية الواردة في دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي ينص على أنه "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تشيّد حصون السلام".

إن مفهوم ثقافة السلام متأصل بعمق في أنظمة إكوادور وأنشطتها، وقبل كل شيء في أذهان شعب مسالم مهدد الآن بالعنف الشديد للجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي يعتقد مرتكبوها أن لديهم الوسائل اللازمة لتقويض مؤسساتنا الديمقراطية لتحقيق أهدافهم الوحشية. ولن ينجحوا لأن إكوادور نقطة التقاء، بلد يجدد يوميا التزامه بالسلام والتنمية والديمقراطية.

تركز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل كبير على تعزيز ثقافة السلام. نحن بحاجة إلى العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التضامن وتصميم استراتيجيات الإنعاش العادلة التي تسمح ببناء مجتمعات قادرة على الصمود وعلى مواجهة الأزمات في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزامنا بتعميق الجهود الرامية إلى إرساء ثقافة عالمية للسلام وتجديد نطاق تنفيذها على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

أهمية التغلب على حالة الطوارئ التي نعيشها اليوم للتعافي من جائحة كورونا، وضرورة خلق حوار بين الأديان والثقافات لتحقيق التضامن الدولي لبناء سلام مستدام.

كما يعد تقرير الأمين العام (A/75/982) عن ثقافة السلام مكملاً لتقريره المعنون "خطتنا المشتركة" وما تضمنه من توصيات ومقترحات ترمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول وتخلق وثقافة سلام بين الشعوب.

يواجه المجتمع الدولي وللسنة الثانية على التوالي تحديات اقتصادية وضغوط كبيرة على النظم الصحية جراء استمرار تفشي جائحة كورونا فقد فرضت الجائحة واقعا جديدا له انعكاسات سلبية واضحة على مختلف مناحي الحياة، حيث تم إغلاق الحدود وفرضت قيود على التنقل بين الدول مما أدى إلى تقييد حركة النقل للأشخاص والبضائع إضافة إلى انخفاض ملحوظ في مستوى التواصل والحوار بين مختلف الشعوب والأديان. وهناك مخاوف وبوارق قلق بدأت تظهر مجددا بعد اكتشاف متحور جديد لفيروس كورونا. وبدأت دول عديدة باتخاذ إجراءات وتدابير لإغلاق حدودها ومطاراتها. وهذا بلا شك له تأثير سلبي. وقد يزيد مثل هذا التباعد من اتساع الفجوة بدل من التقارب في الأفكار والآراء،

ويعمق من خلافات حول المفاهيم الاجتماعية والثقافية ويغذي مشاعر التعصب والانتماءات القومية والعرقية، وذلك على حساب التضامن الدولي. لذا، يتوجب علينا أن نعمل على تضافر الجهود وتقريب وجهات النظر وتعزيز العمل المشترك للتصدي لمثل هذه التحديات. إن وفد بلدي يرى ضرورة إدراج عملية التصدي والتعافي من جائحة كورونا على رأس أولويات المجتمع الدولي حتى يتسنى لنا جميعا العمل على حل القضايا المهمة الأخرى.

وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد عبد الله شاهد، بعقد اجتماع رفيع المستوى حول اللقاءات خلال شهر كانون الثاني/يناير القادم لإبراز أهمية التوفير العادل للقاءات منخفضة التكلفة ومساندة الدول الأكثر تضررا من تفشي الجائحة من خلال دعم قدرتها على إنتاج اللقاءات.

وتؤكد المادتان ٥ و ٨ من الإعلان المتعلق بثقافة السلام الأدوار الرئيسية للمجتمع المدني والهيئات الدينية في التنمية الكاملة لثقافة السلام. وإدراكا من حكومة سنغافورة بأن المنظمات المنطلقة من القاعدة إلى القمة والأشخاص المؤمنين أنفسهم يضطلعون بالدور الأكبر في بناء التفاهم والثقة المتبادلين، فإنها تعمل أيضا عن كثب مع منظماتنا غير الحكومية، مثل المنظمة المشتركة بين الأديان.

وقد أسس المنظمة منذ أكثر من ٧٠ عاما زعماء من ست ديانات مختلفة، وقد نمت المنظمة لتعكس التنوع الديني في سنغافورة ويقودها الآن مجلس مكون من ٣١ زعيما من ١٠ ديانات مختلفة. وبالعمل مباشرة من خلال الجماعات الدينية، قدمت المنظمة مساهمات كبيرة انطلاقا من القاعدة إلى القمة في الوئام الديني في سنغافورة، بما في ذلك عن طريق بناء شبكات فيما بين الناس من مختلف الأديان، ومكافحة الغلو الديني وتغذية نزعة التطرف، وتعزيز الحوار المحلي والدولي بين الأديان.

كما يعمل زعمائنا الدينيون والمجتمعيون مع بعضهم البعض بشكل مباشر لحل الحساسيات التي تنشأ من وقت لآخر، ومنعها من الاشتعال والتسبب في سوء فهم أوسع نطاقا. وتكمل جهودهم المبادرات الوطنية مثل يوم الوئام العرقي السنوي، الذي يحتفل به في المدارس لتعريض طلابنا للحساسيات العرقية والدينية والثقافية منذ سن مبكرة.

وستواصل سنغافورة العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لتعزيز الوئام بين الأعراق والأديان نحو هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز ثقافة عالمية للسلام.

السيد العنزي (الكويت): في البداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش على تقريره (A/76/357) المعروض أمامنا الذي يستعرض الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع ثقافة السلام والحوار بين الأديان وإبراز التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه عالمنا اليوم.

وتشاطر دولة الكويت الأمين العام في دعوته الواردة في التقرير للتضامن الدولي والتعاون متعدد الأطراف؛ وكذلك نتفق معه على

وفي الوقت نفسه، تسود النزعة الانفرادية. وحتى في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يستمر تنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، التي لا تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تعوق أيضا ممارسة البلدان المتضررة من تداعياتها للحق في التنمية.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومنصفة وشاملة للجميع. ولا يمكن أن يكون هناك سلام ما دامت تتفاقم أوجه عدم المساواة الناجمة عن النظام الاقتصادي الدولي غير العادل، التي هي الأسباب الجذرية للنزاعات. ولا يمكن أن يكون هناك سلام - ولا ثقافة تقضي إلى السلام - إذا استمر تشجيع خطاب الكراهية والعنصرية وكره الأجانب والتعصب الأيديولوجي؛ وإذا سُبِّست قضية حقوق الإنسان بما يضر بالبلدان النامية؛ وإذا استمر عدم احترام ثقافة الشعوب الأصلية وتاريخها وخصوصياتها وأديان الشعوب المتنوعة.

إن النهوض بثقافة السلام يمهّد الطريق لعالم أفضل وأكثر إنصافا واستدامة، يدعو إلى تعزيز تعددية الأطراف والتقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وكوبا ملتزمة التزاما كاملا بالإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، فضلا عن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في هافانا في عام ٢٠١٤ في إطار مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويؤكد الإعلان من جديد الهدف المتمثل في اجتناب استخدام القوة والتهديد باستخدامها إلى الأبد من منطقتنا، فضلا عن المضي قدما في التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز العلاقات الودية والتعاونية فيما بين شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلاقاتها مع الدول الأخرى، بغض النظر عن اختلافاتها.

إن كوبا تعرف قيمة السلام. ولأكثر من ستة عقود، كان علينا أن نواجه عداء حكومة الولايات المتحدة وسعيها إلى شن حرب غير تقليدية وأعمال تخريبية ضد بلدي، فضلا عن آثار الحصار الاقتصادي

فاستمرار عدم الاستقرار في هذه الدول الأكثر تضررا من جائحة كورونا سيعوقنا جميعا من تحقيق هدفنا النبيل وهو ترسيخ ثقافة السلام واستدامة الحياة الكريمة.

إن ثقافة السلام مترسخة في بلدي. فأحد مواد الدستور الكويتي تنص على أن "السلام هدف الدولة". إن روح التسامح وتقبل الآخر والحوار مع مختلف الثقافات والأديان والحضارات متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي منذ مئات السنين. وترجمت هذه القيم في عصرنا الحديث بدستور كفّل حرية الرأي والتعبير والاعتقاد والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وأمان.

وفي إطار الجهود التي تبذلها دولة الكويت في تعزيز ثقافة السلام والتسامح ومكافحة التطرف، أنشئت اللجنة العليا لتعزيز الوسطية التي تهدف لتعزيز مبدأ الوسطية ونشر النهج المعتدل والثقافة الإسلامية السمحاء التي تدعو إلى التسامح ومحاربة الفكر المتطرف والغلو والإرهاب بجميع صوره وأشكاله.

وقد قامت اللجنة خلال فترة جائحة كورونا بوضع المبادرات والاستراتيجيات لإبراز المحاور الإيجابية ونبذ عناصر التطرف وأفكاره في المجتمع وتنقيف الشباب بقيم الإسلام النبيلة وتصويب الأفكار الخاطئة ووضعها في منظورها الصحيح من خلال الندوات والحلقات النقاشية ومواقع التواصل الاجتماعي.

في الختام، يؤكد وفد بلدي على استعدادنا للمشاركة في كافة الجهود الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تعزيز ثقافة السلام وتفعيل الحوار بين الحضارات ونشر قيم الاعتدال والتسامح والاحترام المتبادل ونبذ التطرف والكراهية والعنف بكافة أشكاله وصوره. ونحث هنا جميع الدول الأعضاء على التعاون والعمل بشكل موحد عبر نظامنا الدولي متعدد الأطراف لتحقيق عالم أكثر سلاما وتسامحا لجيلنا وللأجيال القادمة.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بينما نجتمع هنا في القاعة لنتكلم عن السلام وتعزيز ثقافة وبيئة تسهمان في ذلك، يستمر استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وتجري أنشطة حرب غير تقليدية، وينفذ التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة من أجل إشباع التعطش للسيطرة الإمبريالية.

الذي يسر الهند أن تشارك في تقديمه. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والاحترام الكامل لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها تؤدي دوراً مهماً في تعزيز التعددية ومكافحة التعصب الديني. وهناك طفرة في حالات التعصب والتمييز وأعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد. وسمحوا لي أن أقول إننا ندين بشدة أعمال التمييز أو العنف بدافع معاداة السامية وكراهية المسيحية وكراهية الإسلام.

ومع ذلك، يساورنا قلق عميق إزاء تزايد مظاهر التعصب أو التمييز أو العنف ضد أتباع الديانات الأخرى أيضاً، مما أسهم في ظهور أشكال معاصرة من كراهية الدين، ولا سيما معاداة الهندوس والبوذيين وكراهية السيخ، التي تحتاج الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء إلى مواجهتها على وجه السرعة. هذه الأشكال المعاصرة من رهاب الدين تحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار في مناقشاتنا.

ونحث على تعزيز الجهود الدولية لتعزيز الخطاب العالمي بشأن تعزيز ثقافة السلام وإعادة التأكيد على أن الحوار بين الأديان ينبغي أن يكون أوسع نطاقاً وشاملاً لجميع الأديان والمعتقدات. وأدعو تحالف الأمم المتحدة للحضارات إلى التصرف وفقاً لذلك والتكلم باسم الجميع، وليس باسم قلة مختارة فحسب.

وفي عالم اليوم، يكاد يكون التعصب والكراهية والعنف والإرهاب هو القاعدة. ولا شك في أن الإرهاب، الذي هو مظهر من مظاهر التعصب والعنف، هو نقيض جميع الأديان والثقافات. ونشعر بالقلق إزاء زيادة الموارد، المالية وغيرها التي يتم توفيرها للجماعات العنيفة والإرهابية التي تسيء استخدام الدين لتبرير أجناسها ونشرها. وستواصل الهند نشر رسالة الإنسانية والتعددية والديمقراطية.

ونكرر دعوتنا إلى أن نكافح مع القوى السلبية للتعصب والعنف والتمييز. فلنبن ثقافة السلام معاً، بدلاً من أن يفشل كل منا على حدة.

السيد بونكور (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن ثقافة السلام وعلى إتاحة الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة. وقد أحاط وفد بلدي علماً على النحو الواجب بالتقرير الشامل للأمين العام (A/76/357) وتوصياته ذات الصلة.

والتجاري والمالي الأطول أمداً على أي بلد، الذي اشتدت حدته خلال فترة جائحة كوفيد-19، لسبب وحيد هو أنه قرر، بطريقة سيادية، بناء نموذج اجتماعي بديل لإملاءات الإمبراطورية.

وكما أكد الرئيس ميغيل دياس كانيل بيرموديس مؤخراً، فإن كوبا كانت، ولا تزال، وستظل دائماً بلداً للسلام ولن تستسلم لمحاولات زرع البلبلة في بلدنا، وهي محاولات تهدف إلى التسبب في عدم الاستقرار في أمتنا، وتشويه سمعتها وتبرير عقيدة تغيير النظام.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إن ثقافة السلام هي حجر الزاوية في النظام العالمي لبناء مجتمعات متسامحة وشاملة للجميع. وتحت رعاية الأمم المتحدة، يوسع تعزيز ثقافة السلام ليصبح خطاباً عالمياً.

ولطالما آمنت الهند بالتعددية. كما أنه جزء لا يتجزأ من النص الديني السنسكريتي القديم "Rig Veda" الذي يقول إن "الله واحد، لكن الرجال المتعلمين يصفونه بطرق عديدة". وكما قال الفيلسوف الهندي العظيم سوامي فيفكاناندا: "نحن لا نؤمن بالتسامح العالمي فحسب، بل نقبل جميع الأديان بوصفها ديانات حقّة". وامتداداً لذلك التراث الغني، عززت الهند تلك الثقافة، بوسائل منها التسامح والتفاهم واحترام جميع الأديان والثقافات تحت المظلة الشاملة لروح التعددية والمبادئ الديمقراطية، المكرسة في دستورنا.

إن الهند ليست مهد الهندوسية والبوذية والجانية والسيخية فحسب، ولكنها أيضاً البلد التي ترسخت فيها تعاليم الإسلام واليهودية والمسيحية والزرادشتية، وازدهرت فيها التقاليد الصوفية الإسلامية كذلك. واليوم لكل ديانة من الديانات الرئيسية في العالم موطن في الهند، مما يجعلها أمة بتنوع لا مثيل له ذا أبعاد قارية.

منذ آلاف السنين، وفرت الهند بانتظام المأوى للمضطهدين في الخارج وسمحت لهم بالترعرع فيها. فالهند ليست معنية بالثقافة فحسب، بل هي حضارة في حد ذاتها. إن المبدأ الثابت لفاسودايفا كوتومباكام، الذي يعني "العالم كله أسرة واحدة"، قد وجه تفاعلنا المستمر وتبادل الأفكار مع العالم الخارجي.

ونقدر جهود بنغلاديش في تقديم مشروع القرار A/76/L.19، بشأن متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام،

”ينبغي أن تنظم العلاقات بين الشعوب بالعقل والعدالة والقانون والتفاوض؛ لا بالقوة ولا بالعنف ولا بالحرب ولا بالخوف ولا بالاحتلال“. (A/PV.1347، الفقرة ٢٧)

وفقاً لعداسة البابا بولس السادس،

”إنها العنجهية [...] التي تثير التوترات والنزاعات من أجل الهيبة والهيمنة والاستعمار والأناية. إنها العنجهية التي تحطم أواصر الأخوة“. (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢)

وفي هذا السياق، أشار إلى مهمة الأمم المتحدة الكبيرة المتمثلة في تعليم الناس السلام. وقال أيضاً:

”أنتم، أيها السادة، قمتم بعمل عظيم وتقومون به. إنكم تعلمون الناس السلام. والأمم المتحدة هي المدرسة العظيمة التي يكتسب فيها ذلك التعليم، ونحن هنا في غرفة الصف الرئيسية لتلك المدرسة. وأيا كان من يجلس هنا يصبح تلميذاً ومعلماً في فن بناء السلام. وعندما تغادر هذه القاعة، ينظر العالم إليك كما ينظر إلى المهندسين المعماريين، بناء السلام“. (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥)

فلنتأكد من أننا نرقى إلى مستوى تلك المهمة العظيمة والنبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنواصل المناقشة صباح يوم الخميس، ٩ كانون الأول/ديسمبر في هذه القاعة، عقب اختتام النظر في بنود أخرى من جدول الأعمال كانت مقررة مسبقاً لصباح ذلك اليوم.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٢٠ إلى آب/أغسطس ٢٠٢١، كما يؤكد الأمين العام في تقريره، من الضروري التذكير بأن ثقافة السلام، بسبب تعقيدها، تتطلب التزاماً أكبر بكثير ومشاركة أكبر من جانب أصحاب المصلحة. وبهذا المعنى، نشجع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة ذات الصلة على بذل المزيد من الجهد لتعزيز أنشطة بناء السلام واستدامة السلام.

ولإقامة سلام دائم، يعتقد وفد بلدي أن التعليم والحوار يمثلان أكثر الوسائل فعالية لتنمية الشعور بالقيم والقدرات العالمية للاعتراف بالقيم المطلوبة للعيش معاً وقبولها، وبالتالي الإسهام في عالم أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً وإنصافاً. ولما كانت تتولد الحروب في عقول البشر، فيجب تشييد حصون السلام فيها. وهذا المفهوم، الوارد في ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يعكس أهمية التعليم في استدامة السلام.

وفي سياق يستمر فيه تزايد عدم اليقين والعنف والعنصرية وعدم المساواة وخطاب الكراهية، يغدو التضامن العالمي أكثر من ضروري. وفي ذلك الصدد، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد ملاحظات الأمين العام وتوصياته. وبناء عليه، نلتزم بدعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام والانضمام إلى جهود الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات في خدمة السلام.

وفي الختام، أود أن أشير إلى البيان التاريخي والمهم جداً الذي أدلى به البابا الراحل بولس السادس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ أمام الأمم المتحدة. وفي ذلك الخطاب، وجه نداء قويا من أجل السلام. فقال: